**البطالة في السودان وأثرها علي المجتمع**

**للفترة من (2008 – 2017)**

**إعداد: د. محاسن عثمان محمد حاج نور 1142981460 - 0913126625**

**البطالة في السودان وأثرها علي المجتمع المحلي**

**للفترة من (2008 – 2017)**

**مستخلص الدراسة:**

تمثل مشكلة البطالة أهم المعوقات التي يعاني منها السودان كنموذج لحالة البلدان النامية في مسيرة التطوير والتنمية بانواعها المختلفة، وما ينجم عنهما من مشكلات اقتصادية واجتماعية تعبر عن خلل اجتماعي يضعف مبادى التضامن الوطني والمسؤولية الجماعية وتنعكس آثارها السلبية على المجتمع بالإضافة للظروف الاجتماعية واﻷﻤﻨﻴﺔ.هدفت الدراسة الي التعرف علي البطالة في السودان وأثرها عليالمجتمع للفترة من (2008 – 2017)، تكتسب الدراسة أهميتها من الدور الذي يسهم به التعرف بالبطالة وأسبابها وبشكل مباشر في التنبيه إلى خطورة المشكلة ويمكن من أعطاء معالجات مناسبة للتخفيف من أثارها على المجتمع في السودان، تمثلت الفروض في وجود علاقة طردية بين حجم السكان ومعدلات البطالة في السودان، تزايد معدلات البطالة يزيد من الممارسات السيئة في المجتمع.إستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي باستخدام برنامج التحليل الاحصائي ،تم الحصول علي المعلومات من المصادر الاوليه(الاستبانه) والمصادر الثانوية من الكتب وغيرها.توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أن هناك علاقة طردية بين حجم السكان ومعدلات البطالة كما توجد علاقة ذات دلالة احصائية للبطالة علي المجتمع المحلي في السودان ، عليه تم ضع بعض التوصيات منها ضرورة توفر مقومات البني التحتية ومراكز التدريب وتاهيل العاملين وامتصاص العاطلين عن العمل للحد من الهجرة للمدن .رسم السياسات التعليمية للوصول للحاجات الفعلية لاصحاب العمل وتلبية جميع احتياجاتهم من الكوادر من خلال مشاركة الدولة والقطاع الخاص واصحاب الاعمال والمنشئات التعليمية.

**Abstract:**

The problem of unemployment is the most important obstacles facing the Sudan as a model for the situation of developing countries in the process of development and development of various kinds, and the resulting economic and social problems that result in social imbalances weaken the principles of national solidarity and collective responsibility. Society in addition to social and security conditions. The study aimed to identify the unemployment in Sudan and its impact on the society for the period (2008 - 2017).The study is important in determining the possibility of identifying unemployment and its causes, A direct form in the attention to the seriousness of the problem of unemployment and enable the provision of appropriate treatment to mitigate the impact on society in Sudan, were the assumptions in the existence of a direct relationship between the size of the population and unemployment rates in Sudan.In this study, descriptive and analytical descriptive methods were used. The data were obtained from the first sources (questionnaire), secondary sources of books, etc. The study found that there is a positive relationship between the size of the population and the unemployment rate. There is also a statistically significant relation to unemployment in the Sudanese community. Some recommendations were made from the researcher's point of **view.**

**اﻟﻤﻘدﻤﺔ :** تعد البطالة مشكلة إجتماعية تحتاج منا التامل في نتائجها وتحليل أثارها وفق منظور المنهج العلمي لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها في المجتمع والعمل على تقليص حجم الضرر الى أقل مايمكن عن طريق البحث المستمر عن الطرق الناجحة والملائمة اجتماعيا واقتصاديا وتربويا من اجل تطويق تلك المشاكل ومعالجتها في مهدها.ﺘﻌد اﻟﺒطﺎﻟﺔ ﺒﺄﺸﻛﺎﻟﻬﺎ اﻟﻤﺨﺘﻠﻔﺔ ﻤن أﻫم اﻟﻤﺸﺎﻛﻝ اﻻﻗﺘﺼﺎدﻴﺔ واﻻﺠﺘﻤﺎﻋﻴﺔ اﻟﺘﻲ ﺘﻌﺎﻨﻲ ﻤﻨﻬﺎ اﻗﺘﺼﺎدﻴﺎت اﻟﻌدﻴد ﻤن اﻟدوﻝ اﻟﻨﺎﻤﻴﺔ واﻟﻤﺘﺨﻠﻔﺔ ﻛﻤﺎ ﺘﻌﺎﻨﻲ ﻤﻨﻬﺎ اﻟدوﻝ اﻟﻤﺘﻘدﻤﺔ ﻤﻊ اﻟﻔﺎرق ﻓﻲ اﻷﺴﺒﺎب واﻟﻨﺘﺎﺌﺞ واﻟﺤﻠوﻝ ﻓﻼ ﻴﻤﻛن ﻷي ﺒﻠد أن ﻴﺤﻘق اﻟﺘوظﻴف اﻟﻛﺎﻤﻝ ﻟﺠﻤﻴﻊ أﺒﻨﺎﺌﻪ، ترجع ﻤﺸﻛﻠﺔ اﻟبطالة لأﺴﺒﺎب ﻤﺘﻌددة داﺨﻠﻴﺔ وﺨﺎرﺠﻴﺔ، ﻟﻛن أﻫم ﺘﻠك اﻷﺴﺒﺎب ﻫو ارﺘﻔﺎع ﻨﺴﺒﺔ اﻷﻤﻴﺔ وﺘدﻨﻲ اﻟﻤﺴﺘوى اﻟﺘﻌﻠﻴﻤﻲ واﻟﺼﺤﻲ وﺘﺨﻠف ﺒراﻤﺞ اﻟﺘدرﻴب واﻟﺘﺄﻫﻴﻝ وﻀﻌف اﻟﻨﺸﺎط اﻻﻗﺘﺼﺎدي وﻋدم ﻗدرة اﻻﻗﺘﺼﺎد اﻟوطﻨﻲ علي اﺴﺘﻴﻌﺎب اﻛﺒر ﻗدر ﻤﻤﻛن ﻤن اﻷﻴدي اﻟﻌﺎﻤﻠﺔ اﻟوطﻨﻴﺔ، بجانب ﻋدم اﻻﺴﺘﻘرار اﻟﺴﻴﺎﺴﻲ وﺘﻨﺎﻗض ﺒراﻤﺞ اﻟﺘﻨﻤﻴﺔ اﻻﻗﺘﺼﺎدﻴﺔ ﻤﻤﺎ يؤدى إﻟﻰ اﻟﺘﺨﺒط ااﻟﻌﺸواﺌﻲ ﻓﻲ إدارة اﻻﻗﺘﺼﺎد اﻟوطﻨﻲ، إن ﺘﺒﻨﻲ اﻟﺒراﻤﺞ اﻟﺤﻛوﻤﻴﺔ لبرنامج الخصخصة ﺒدون دارﺴﺔ ﻋﻠﻤﻴﺔ ﻟﻤﺎ ﻗد ﻴﺨﻠﻘﻪ ﻤن ﺘﻐﻴرات ﻫﻴﻛﻠﻴﺔ ﻓﻲ اﻻﻗﺘﺼﺎد ﻛﻛﻝ ﻗد ﻻ ﺘﺼب ﻓﻲ ﻤﺼﻠﺤﺔ اﻟوطن.

**مشكلة البحث** **:**

تعد مشكلة البطالة واحدة من المشكلات الاجتماعية التي تنعكس آثارها السلبية على المجتمع، مكونة علاقة بين البطالة والأزمات والمشكلات الاجتماعية الاخرى خاصة تلك المتعلقة بالآثار النفسية والاجتماعية وﻋدم وﺠود ﺒراﻤﺞ ﺠدﻴﺔ ﻟﻠﺤد ﻤﻨﻬﺎ. غياب تحديد العلاقة بين حالة البطالة والمستويات التعليمية للمتعطلين، وحالة البطالة والتنمية الاجتماعية من جانب آخر، وعليه تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:هل يؤثر حجم السكان علي معدلات البطالة في السودان ؟ هل تزايد البطالة يؤدي لتفشي العادات السالبة في المجتمع؟

**أهمية البحث :**

**تنبع أهمية البحث في** ما يمكن أن تضيفه نتائج البحث من معرفة الأسس التي يمكن الاستعانة بها في معرفة الآثار المترتبة على مشكلة البطالة **في السودان** من حيث الأسباب والآثار التي تتركها على الفرد واسرته وكيفية معالجتها. خطورة ما تفرزه من آثار سلبية سواء على مستوى الفرد أو الأسرة مما يؤدي لعرقلة عملية التنمية الشاملة في المجتمع. بيان ان التعرف على البطالة وأسبابها يسهم وبشكل مباشر في التنبيه لخطورة المشكلة ويمكن من أعطاء معالجات مناسبة للتخفيف من أثارها.والعمل الجاد على إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء عليها.

**هدف البحث:**

يهدف البحث لدراسة مفهوم البطالة والاسباب المؤدية لظهورها في السودان للفترة من 2008-2017 والوقوف علي الآثار المباشرة منها والغير مباشرة على الكيان الاجتماعي وما تلحقه من اضرار اقتصادية واجتماعية تطال شرائح واسعة من الموارد البشرية التي تشكل العنصر الاساسي في بناء سياسة اقتصادية ناجحة تسعي لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية المستدامة وصولا لحالة من الرفاهية غاية كل سياسة اقتصادية تنموية من ثم تطوير الاقتصاد ووسائل الانتاج من خلال تحقيق افضل استثمار في الموارد البشرية واعدادها الاعداد الصحيح من حيث التعليم والتدريب وصقل المهارات وتوفير الرعاية الصحية وتحقيق العدل والمساواة في فرص العمل والمشاركة الفاعلة في الانتاج.كما يهدف البحث الى اظهار الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي تتاثر وتؤثر في تلك الظاهرة وبعضا من الطرق والوسائل التي قد تساعد في معالجتها والحد من انتشارها الواسع كمحاولة لتجنب المجتمعات النامية الكوارث والخسائر الفادحة التي تحملتها الدول المتقدمة بعد ظاهرة الكساد الاقتصادي الذي اجتاح العالم انذاك مستفيدين من الدراسات والاطروحات التي بذلت في دراسة وتحليل تلك الظاهرة وعرض المقترحات والحلول التي من شأنها العمل على امتصاص البطالة واثارها.

**ﻓروض اﻟﺒﺤث:**

**اﻟﻔرﻀﻴﺔ اﻻوﻟﻰ** : توجد علاقة طردﻴﺔ ﺒﻴن ﺤﺠم اﻟﺴﻛﺎن وﻨﺴﺒﺔ اﻟﺒطﺎﻟﺔ..

**اﻟﻔرﻀﻴﺔ اﻟثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبطالة على التنمية الاجتماعية. ويتفرع عنها الفرضية **الفرعية التالية:**

* لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبطالة علي المجتمع السوداني.

**منهج البحث:**إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاحصائي بإستخدام برنامج التحليل الاحصائي، تم الحصول علي المعلومات من المصادر الأولية ( الاستبانة ) والمصادر الثانوية من الكتب وغيرها.

**الدارسات السابقة:**

1. رسالة دﻛﺘﻮراة ﺑﻌﻨﻮان إﺷﻜﺎﻟﻴﺔ اﻟﺘﺸﻐﻴﻞ في الجزائر، إعداد دﺣﻤﺎﻧﻲ ﻣﺤﻤﺪ درﻳﻮش، ﻛﻠﻴﺔ اﻟﻌﻠﻮم اﻻﻗﺘﺼﺎدﻳﺔ وﻋﻠﻮم اﻟﺘﺴﻴﲑ، ﺟﺎﻣﻌﺔ

أﺑﻮﺑﻜﺮ ﺑﻠﻘﺎﻳﺪ ﺗﻠﻤﺴﺎن 2012- 2013، ﺗﻨﺎول اﻟﺒﺎحث ﺗﻄﻮر اﻟﺘﺸﻐﻴﻞ والبطالة ﰲ اﻻﻗﺘﺼﺎد الجزائري ﻟﻠﻔﱰة الممتدة ﻣﻦ1980- 2010 ﺣﻴﺚ ﻗﺎم بمحاوﻟﺔ تحليل إﺷﻜﺎﻟﻴﺔ اﻟﺘﺸﻐﻴل في الجزائر واﺳﺘﺨدم في هذا البحث اﺧﺘﺒﺎر اﻟﺴﺒﺒﻴﺔ،، تهدف ﻫﺬﻩ اﻟﺪراﺳﺔ ﻋﺮض المنهجية المستخدمة ﰲ ﻗﻴﺎس أﻫﻢ ﻣﺘﻐﲑات ﺳﻮق اﻟﻌﻤﻞ وﻣﻘﺎرﻧﺘﻬﺎ ﻣﻊ المعايير التي ﺗﻀﻌﻬﺎ ﻣﻨﻈﻤﺔ اﻟﻌﻤﻞ اﻟﺪوﻟﻴﺔ ﻛﺎﻧﺖ أﻫﻢ ﻧﺘﺎﺋﺞ ﻫﺬﻩ اﻟﺪراﺳﺔ أن اﻟﻨﻤﻮ اﻻﻗﺘﺼﺎدي الحقيقي المسجل ﰲ الجزائر ﻳﺘﺴﻢ بالتقلب،ﺳﻴﺎﺳﺔ اﻹﻧﻌﺎش اﻻﻗﺘﺼﺎدي اﻟﱵ وﺿﻌﺘﻬﺎ اﳉﺰاﺋﺮ ﺳﻨﺔ 2000 ﻻ ﺗﺘﻨﺎﺳﺐ ﻣﻊ اﻟﻮﺿﻊ اﻻﻗﺘﺼﺎدي اﻟﺬي ﺗﻌﻴﺸﻪ الجزائر.

2. رسالة ماجستيربعنوان مشكلة البطالة وعلاجها،دارسة ميدانية على سورية ، جامعة دمشق، سورية، 2007 ، إعداد عمر موسى شيخ عمر، تناولت الدراسة تحليل لواقع البطالة في سورية، تناولت خصائص القوى العاملة وتحليل الأرقام عن البطالة في سورية واستعراض التجربة السورية في مكافحتها للبطالة والحد من آثارها، وخلصت الدراسة لأن نظام الإنتاج السائد في المجتمع زراعيا وصناعيا يؤثر في انتشار ظاهرة البطالة، أن الحالة التعليمية تؤثر في انتشار البطالة،إن البطالة تدفع الكثير من الشباب إلى الهجرة.

3**.** رﺳﺎﻟﺔ ﻣﺎﺟﺴﺘﲑﺑﻌﻨﻮان :دراﺳﺔ ﻗﻴﺎﺳﻴﺔ لمحددات ﻣﺪة اﻟﺒﻄﺎﻟﺔ ﻋﻨﺪ خريجي اﳉﺎﻣﻌﺎت ﻣﻊ اﻟﻜﺸﻒ ﻋﻦ ﺧﺎﺻﻴﺔ ﻋﺪم اﻟﺘﺠﺎﻧﺲ ﻏﲑ المشاهد (دﻓﻌﺎت 1992 و 1991 ،1990) ، إعداد ﺟﻴﻼﻟﻲ ﺷﺮﻓﻲ، ﻛﻠﻴﺔ اﻟﻌﻠﻮم اﻻﻗﺘﺼﺎدﻳﺔ وﻋﻠﻮم اﻟﺘﺴﻴﲑ، ﺟﺎﻣﻌﺔ الجزائر 2006-2007 ، ﺗﻄﺮق اﻟﺒﺎﺣﺚ في ﻫﺬا االبحث الي محددات اﻟﺒﻄﺎﻟﺔ ﻋﻨﺪ خريجي اﳉﺎﻣﻌﺎت وأﺧﺪ ﻋﻴﻨﺔ ﻣﻦ ﺧﺮﳚﻲ ﺟﺎﻣﻌﺔ اﻟﻌﻠﻮم واﻟﺘﻜﻨﻮﻟﻮﺟﻴﺔ ﺣﻴﺚ كانوا محل اﻻﺳﺘﺠﻮاب ﺣﻮل اﻹدﻣﺎج اﻟﻮﻇﻴﻔﻲ ﳊﺎﻣﻠﻲ ﺷﻬﺎدة اﻟﺘﻌﻠﻴم اﻟﻌﺎﱄ، دفت اﻟﺪراﺳﺔ للالمام ﺑﻮاﻗﻊ اﻟﺒﻄﺎﻟﺔ ﻋﻨﺪ خريجي ﻣﺆﺳﺴﺎت اﻟﺘﻌﻠﻴﻢ العالي في الجزائر واﻟﻜﺸﻒ ﻋﻦ أﺑﺮز أﺳﺒﺎبها وﺣﻠﻮﳍﺎ، ﺿﺒﻂ اﻟﻌﻮاﻣﻞ اﻷﺳﺎﺳﻴﺔ اﳌﺆﺛﺮة ﻟﻠﺨﺮوج ﻣﻦ اﻟﺒﻄﺎﻟﺔ ﻛﺎﻧﺖ أﻫﻢ ﻧﺘﺎﺋﺞ ﻫﺬﻩ اﻟﺪراﺳﺔ ﻫﻲ ﺗﺄﺛﺮ اﺣﺘﻤﺎل اﳋﺮوج ﻣﻦ اﻟﺒﻄﺎﻟﺔ ﺑﺎﻟﻮﺿﻌﻴﺔ اﲡﺎﻩ اﳋﺪﻣﺔ اﻟﻮﻃﻨﻴﺔ وﲣﺼﺺ ﺣﺎﻣﻞ اﻟﺸﻬﺎدة تخصصا دقيقا.

4. دراسة علمية بعنوان علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي 1991، إعداد بدر عبد المنعم و آخرون، تناولت هذه الدراسة البطالة في الوطن العربي حجمها ومقارنتها في دول أخرى، والكشف عن عوامل وآثار البطالة والتحقق من وجود علاقة بين البطالة والجريمة والانحراف وطرح تصور لمواجهة مشكلة البطالة في الوطن العربي، وخلصت الدراسة لأن الدول العربية تقع في موقع وسط بين الدول ذات معدلات البطالة المنخفضة والدول ذات المعدلات المرتفعة ،كما بينت الدراسة أنه من الصعب رد أسباب البطالة إلى سبب واحد بعينه .

5**.** رسالة ماجستيربعنوان البطالة وعلاقتها بالجريمة في المملكة العربية السعودية دارسة ميدانية في المؤسسة الإصلاحية بمدينة الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2007، إعداد عبد الرازق بن حازم دخيل الله المالكي، هدفت الدراسة إلى كشف علاقة البطالة بالجريمة في المملكة العربية السعودية، واقتراح بعض الحلول المناسبة للحد من مشكلة الجريمة.استخدم الباحث في دارسته منهج المسح الكشفي. وشمل مجتمع الدراسة معظم مرتكبي الجرائم من العاطلين عن العمل المحكوم عليهم والموجودين بالمؤسسة الإصلاحية في مدينة الرياض وكان من أهم نتائج ً هناك علاقة قوية بين الحالة المهنية ونوع الجريمة. إن نسبة الأفراد الذين يعملون أكثر من الأفراد الذين لايعملون ممن ارتكبوا الجرائم المالية. إن الأفراد الذين يعملون وارتكبوا جرائم مختلفة مثل الجرائم المالية أو الأخلاقية أو جرائم أخرى مختلفة كانت نسبتهم مرتفعة جدا .

6**.** دراسة بعنوان بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين واقعها وأسبابها وحلولها ،إعداد خالد بن رشيد النويصر، الرياض، السعودية، 2000 ، تناولت هذه الدراسة واقع وأسباب والحلول المناسبة لبطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة من حيث العدد والتخصص والتوزيع الجغرافي. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن أبرز الأسباب المؤدية لمشكلة بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي إحجام القطاع الخاص عن تشغيل العمالة السعودية بسبب ارتفاع تكلفتهم الاقتصادية مقارنة بالعمالة الوافدة، إحجام بعض الخريجين عن العمل في القطاع الخاص بسبب غياب الشعور بالأمن الوظيفي فيه مقارنة بالقطاع العام، او إلى استمرار التوسع في التخصصات الدراسية النظرية التي لم يعد سوق العمل بحاجة إليها،

كما يوجد نقص في الخيارت الوظيفية السابقة عند معظم الباحثين عن عمل.

**علاقة الدراسة بالدراسات السابقة: تبين الدراسة** الحالية والدراسات السابقة ًأن هناك تشابها من حيث تناولهم لمشكلة البطالة وأسبابها، وخصائصها إلا أن هذه الدراسة تتوسع عن الدارسات السابقة من حيث تركيزها بشكل جوهري على دارسة واقع البطالة وتأثيرها على الفرد الذي يعتبر المحرك الأساسي لعملية التنمية، وتدرس تأثير البطالة في الأسرة لكونها حجر الأساس في تركيب المجتمع ومنها يكتسب الفرد خبراته الاجتماعية ، أيضا تركز الدراسة على تأثير البطالة على المجتمع المحلي.

**المحور الاول:الاطار النظري:**

**التنمية الاجتماعية:** التنمية تعني التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في نواحيه المختلفة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبالتالي هي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة بالتساوي مع جميع الأبعاد (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية والإدارية) دونما أن يكون هناك تركيز على جانب دون الآخر، إن هدف التنمية الاجتماعية هو توفير الحياة الكريمة للفرد بمفهومها الشامل من حيث توفر المسكن الصحي الملائم والخدمات المناسبة الصحية التعليمية الاجتماعية، أي الحقوق الاجتماعية الاقتصادية للإنسان إلى جانب توفير الحاجات الضرورية بالكمية والنوعية المناسبة، وبما أن الفرد هو الهدف الأساسي للتنمية الاجتماعية فهو أيضا لابد أن يشعر بأنه جزء من عملية التنمية الاجتماعية، فبدون تفاعل الفرد ومساهمته الفاعلة في تحقيق التنمية الاجتماعية لا يمكن إحداث التغييرات المنشودة من حيث رسم السياسات ووضع الخطط حتى يكون لديه الحماس

والحافز لتنفيذ ما يناط به لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

**ﻤﻔﻬوم اﻟﺒطﺎﻟﺔ:** ﻴﺨﺘﻠف ﻤﻔﻬوم اﻟﺒطﺎﻟﺔ ﻤن ﻤﺠﺘﻤﻊ ﻵﺨر ﺒﺎﺨﺘﻼف طﺒﻴﻌﺔ ذﻟك اﻟﻤﺠﺘﻤﻊ وﻤﻔﺎﻫﻴﻤﻪ وﺘﻘﺎﻟﻴدﻩ وﻨوﻋﻴﺔ اﻟﻌﻤﻝ اﻟذي ﻴﻤﺘﻬﻨﻪ ﻓﻔﻲ ﺤﻴن ﻻ ﻴوﺠد ﻤﻌﻨﻰ ﻟﻠﺒطﺎﻟﺔ ﻓﻲ اﻟﻤﺠﺘﻤﻌﺎت اﻟرﻴﻔﻴﺔ اﻟﺘﻘﻠﻴدﻴﺔ واﻟﺘﻲ ﺘﻤﺘﻬن اﻟزارﻋﺔ، إﻻ أن ازدﻫﺎر اﻟﺼﻨﺎﻋﺔ وﻤﺎ وﻓرﺘﻪ ﻤن ﺘﻨوع ﻓﻲ اﻟﺘﺨﺼص واﻟﺘدرﻴب وﻓرص اﻟﻌﻤﻝ ﺒرزت ﻤﺸﻛﻠﺔ اﻟﺒطﺎﻟﺔ ﻛظﺎﻫرة اﻗﺘﺼﺎدﻴﺔ ﻤﻠﻤوﺴﺔ وﻟﻬذا ﻓﺎن ﺘﺤدﻴد ﻤﻌﻨﻰ اﻟﺒطﺎﻟﺔ ﻓﻲ أي ﻤﺠﺘﻤﻊ ﻴﺘوﻗف ﻋﻠﻰ ﻤدى إﻤﻛﺎﻨﻴﺔ أي ﻓرد ﻓﻲ اﻟﺤﺼوﻝ ﻋﻠﻰ ﻓرﺼﺔ ﻋﻤﻝ واﻟذي ﻴﻌﺘﺒر ﻤؤﺸرا ﻤن ﻤؤﺸرات اﻟرﻓﺎﻩ واﻟﺘطور اﻻﺠﺘﻤﺎﻋﻲ. ﻓﺎن اﻟﺒطﺎﻟﺔ ﺒﻤﻔﻬوﻤﻬﺎ اﻟﻌﺎم ﻫﻲ ﻤﺠﻤوﻋﺔ ﻤن اﻷﻓراد ﻓﻲ ﺴن اﻟﻌﻤﻝ واﻟﻘﺎدرون ﻋﻠﻰ اﻟﻌﻤﻝ وﻴﺒﺤﺜون ﻋﻨﻪ وﻻ ﻴﺠدوﻨﻪ .

تعرفالبطالة بأنها ظاهرة اقتصادية ّ اجتماعية تتمثل في وجود عدد كبير من الراغبين في العمل وراء عدد قليل من فرص التشغيل المتاحة أو زيادة عدد العاملين المتوفرين عن فرص العمل المتاحة **.**يتشتملمفهوم البطالةعلى وجود العامل الذي تعطل و لم يجد عملا رغم بحثه عن عمل ورغبته فيه. أو عدم توفر التوظيف الكامل لأفراد المجتمع.أو توقف لا إرادي عن العمل لاستحالة وجوده.

**العاطل عن العمل:**هو كل من هو في سن العمل ويرغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولا يجده، فالعاطلون هم

جزء من قوة العمل التي لا تعمل رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه أي تلك التي تبحث عن العمل فلا تجده بشكل دائم أو مؤقت ولأسباب مختلفة حسب نوع البطالة ويقوم هذا التعريف **على العناصر التالية :**

أن يكون عمر الشخص ضمن السن المحددة لقياس السكان النشيطين اقتصاديا ،أن يكون بدون عمل أي لا يعمل مقابل أجر أو لحسابه الخاص. يبحث عن عمل لحسابه الخاص أو عمل بأجر في فترة محددة. أن البطالة ترتبط عادة وبشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية للدول. حيث تظهر البطالة جلياً وتزداد نسبها في حال الركود الاقتصادي العام، وذلك عند حدوث أزمات اقتصادية "مؤقتة" ناتجة إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف أو سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي. فاذا كانت الدورة الاقتصادية في حالة من النشاط والانتعاش فإن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد المحلي من حيث نهوضه وتنوعه مما يؤدي إلى توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل ومن ثم تسجيل نسبا من الانخفاض الواضح بين صفوف العاطلين عن العمل نتيجة لامتصاصهم الى داخل سوق العمالة النشط.بذلك يتضح أن للدورة الاقتصادية دوراً أساسياً في تشكيل اقتصاد المجتمعات المعاصرة ونشاط سوق العمل فيها. إن الحد من مشكلة البطالة وإيجاد الحلول والمعالجات يتطلب أولاً بناء دولة المؤسسات وتشريع حزمة من القوانين بدءاً من أصلاح سوق العمل والقطاعات المستوعبة للقوى العاملة على مستوى القطاع الصناعي والزراعي والقطاع الخاص.وبناءا على ذلك فقد اعتمد البحث على بيانات احدى الجهات والمؤسسات الهامة ذات العلاقة بالإحصاءات والمسوحات الميدانية لرصد مثل هذه المشاكل ألا وهو الجهاز المركزي للإحصاء للاستفادة من البيانات الإحصائية الرقمية التي سجلها خلال الحقبة الماضية .

**ﻗﻴﺎس اﻟﺒﻄﺎﻟﺔ:** ﻳﻌﺪ ﻣﻌﺪل اﻟﺒﻄﺎﻟﺔ أﺣﺪ المؤشرات اﻻﻗﺘﺼﺎدﻳﺔ اﻟﻜﻠﻴﺔ ذات اﻟﺪﻻﻟﺔ اﻟﺒﺎﻟﻐﺔ ﰲ رﺳﻢ اﻟﺴﻴﺎﺳﺎت اﻻﻗﺘﺼﺎدﻳﺔ وﺗﻘﻴﻢ ﻓﻌﻟﻴﺎ وﻻ

يمكن ﻋﻼج ﻣﺸﻜﻠﺔ اﻟﺒﻄﺎﻟﺔ ﻣا لم ﻳﻜﻦ ﻫﻨﺎك ﺗﺼﻮر ﺣﻘﻴﻘﻲ ﳍﺎ.ﻋﺎدة ﻣﺎ ﻳﻘﺎس ﻣﻌﺪل اﻟﺒﻄﺎﻟﺔ ﻣﻦ ﻗﺒﻞ اﳉﻬﺎت اﻟﺮﲰﻴﺔ، ﻛﻨﺴﺒﺔ ﻋﺪد

العاطلين ﻋﻦ اﻟﻌﻤﻞ إﱃ اﻟﻘﻮة اﻟﻌﺎﻣﻠﺔ ﺑالمجتمع (الفئة النشطة) ﻋﻨﺪ نقطة زﻣﻨﻴﺔ ﻣﻌﻴﻨﺔ وذﻟﻚ ﺑﺎﺳﺘﺨﺪام **اﻟﺼﻴﻐﺔ اﻟﺘﺎﻟﻴﺔ:**

**ﻣﻌﺪل البطالة = ﻋﺪد العاطلين ﻋﻦ اﻟﻌﻤﻞ / الفئة النشطة \* 100**

ﺗﺘﻜﻮن اﻟﻔﺌﺔ اﻟﻨﺸﻄﺔ ﻣﻦ اﻷﻓﺮاد اﻟﺬﻳﻦ ﻫﻢ ﰲ ﺳﻦ اﻟﻌﻤﻞ اﻟﻘﺎدرﻳﻦ والراغبين ﻓﻴﻪ ﺳﻮاء ﻛﺎﻧﻮا ﻳﻌﻤﻠﻮن أو ﻻ ﻳﻌﻤﻠﻮن.

**اﻟﻔﺌﺔ اﻟﻨﺸﻄﺔ = اﻟﻌﺎﻣﻠﻮن + العاطلون**

يقصد بالعاملين ﻛﻞ ﻣﻦ ﻳﺸﺘﻐﻞ ﻋﻤﻼ بدوام ﻛﺎﻣﻞ أو ﺟﺰﺋﻲ وحتي إن ﻛﺎن ﻳﻌﻤﻞ ﺳﺎﻋﺔ أوساعتين باليوم ﻣﻘﺎﺑﻞ أﺟﺮ ﻋﻨﺪ اﻟﻐﲑ أو في

ﻣﺆﺳﺴﺔ. أﻣﺎ اﻟﻌﺎﻃﻠﻮن ﻓﻬﻢ اﻷﻓﺮاد اﻟﻘﺎدرﻳﻦ ﻋﻠﻰ اﻟﻌﻤﻞ واﻟﺮاﻏﺒﲔ ﻓﻴﻪ والباحثين ﻋﻨﻪ، وﻻ يجدون ﻓﺮص ﻋﻤﻞ ﻣﺘﺎﺣﺔ لهم. أﻣﺎ ﺑﺎﻟﻨﺴﺒﺔ

ﻟﻸﻓﺮاد الذين ﻳﺴﺘﺒﻌﺪون ﻣﻦ اﻟﻔﺌﺔ **اﻟﻨﺸﻄﺔ ﻫﻢ:**

* اﻷﻓﺮاد الذين دون اﻟﺴﻦ اﻟﻌﻤﻞ اﻟﻘﺎنوني وﻫﻮ 16 -15 ﻓﻤﺎ دون.
* اﻷﻓﺮاد ﻓﻮق ﺳﻦ اﻟﺘﻘﺎﻋﺪ أو المعاش ، وﻫﻮ 65 ﺳﻨﺔ ﻓﻤﺎ ﻓﻮق.
* اﻷﻓﺮاد ﻣﻦ اﻟﻔﺌﺎت ﻏﲑ اﻟﻘﺎدرة ﻋﻠﻰ اﻟﻌﻤﻞ لأسباب مختلفة ﻣﺜﻞ المرض واﻟﻌﺠﺰة وطلبة المدارس.
* اﻷﻓﺮاد اﻟﺬﻳﻦ **ﻻ** يطالبون المجتمع ﺑﻮﻇﺎﺋﻒ رغم ﻣﻘﺪرتهمﻋﻠﻰ اﻟﻌﻤﻞ أو اﻷﻓﺮاد اﻟﺬﻳﻦ ﻻ ﻳﺒﺤﺜﻮن ﻋﻦ اﻟﻌﻤﻞ وﻻ ﻳﺮﻏﺒﻮن ﻓﻴﻪ.
* اﻷﻓﺮاد الذين ﻳﺘﻮﻗﻔﻮن ﻋﻦ اﻟﺒﺤﺚ ﻋﻦ اﻟﻌﻤﻞ ﺑﺴﺐ ﺣﺎﻟﺔ اﻟﻴﺄس اﻟﱵ ﺗﺼﻴﺒﻬﻢ ﻧﺘﻴﺠﺔ ﻋﺪم ﺗﻮﻓﺮ ﻓﺮص اﻟﻌﻤﻞ اﳌﻨﺎﺳﺒﺔ ﳍﻢ.

**أﻨواع اﻟﺒطﺎﻟﺔ** :ﻴﻤﻛن ﺘﺤدﻴد أﻨواع **اﻟﺒطﺎﻟﺔ ﻓﻴﻤﺎ ﻴﻠﻲ:**

**أ. اﻟﺒطﺎﻟﺔ اﻻﺤﺘﻛﺎﻛﻴﺔ**: عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل بسبب الإنتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا. ﺘﺤدث ﺒﺴﺒب اﻟﺘﻨﻘﻼت اﻟﻤﺴﺘﻤرة ﺒﻴن اﻟﻤﻨﺎطق واﻟﻤﻬن اﻟﻤﺨﺘﻠﻔﺔ اﻟﻨﺎﺘﺠﺔ ﻋن ﺘﻐﻴرات ﻓﻲ اﻻﻗﺘﺼﺎد اﻟوطﻨﻲ، من اﻷﺴﺒﺎب اﻟﺘﻲ ﺘؤدي إﻟﻰ ظﻬور ﻫذا اﻟﻨوع ﻤن اﻟﺒطﺎﻟﺔ اﻻﻓﺘﻘﺎر إﻟﻰ اﻟﻤﻬﺎرة واﻟﺨﺒرة اﻟﻼزﻤﺔ ﻟﺘﺄدﻴﺔ اﻟﻌﻤﻝ اﻟﻤﺘﺎح، ﺼﻌوﺒﺔ اﻟﺘﻛﻴف اﻟوظﻴﻔﻲ اﻟﻨﺎﺸﺊ ﻋن ﺘﻘﺴﻴم اﻟﻌﻤﻝ واﻟﺘﺨﺼص اﻟدﻗﻴق ،اﻟﺘﻐﻴﻴر اﻟﻤﺴﺘﻤر ﻓﻲ ﺒﻴﺌﺔ اﻷﻋﻤﺎﻝ واﻟﻤﻬن اﻟﻤﺨﺘﻠﻔﺔ ، اﻷﻤر اﻟذي ﻴﺘطﻠب اﻛﺘﺴﺎب ﻤﻬﺎرات ﻤﺘﻨوﻋﺔ وﻤﺘﺠددة ﺒﺎﺴﺘﻤرار.

**ب. اﻟﺒطﺎﻟﺔ اﻟﻬﻴﻛﻠﻴﺔ** : ناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. ﻨﺘﻴﺠﺔ ﻟﻠﺘﺤوﻻت اﻻﻗﺘﺼﺎدﻴﺔ اﻟﺘﻲ ﺘﺤدث ﻤن ﺤﻴن ﻵﺨر ﻓﻲ ﻫﻴﻛﻝ اﻻﻗﺘﺼﺎد ﻨﺘﻴﺠﺔ ﻻﻛﺘﺸﺎف ﻤوارد ﺠدﻴدة أو وﺴﺎﺌﻝ إﻨﺘﺎج أﻛﺜر ﻛﻔﺎءة وظﻬور ﺴﻠﻊ ﺠدﻴدة ﺘﺤﻝ ﻤﺤﻝ اﻟﺴﻠﻊ اﻟﻘدﻴﻤﺔ كما ﺘﻨﺸﺄ ﺒﺴﺒب اﻻﺨﺘﻼف واﻟﺘﺒﺎﻴن اﻟﻘﺎﺌم ﺒﻴن ﻫﻴﻛﻝ ﺘوزﻴﻊ اﻟﻘوى اﻟﻌﺎﻤﻠﺔ وﻫﻴﻛﻝ اﻟطﻠب ﻋﻠﻴﻬﺎ وﻴﻘﺘرن ظﻬورﻫﺎ ﺒﺈﺤﻼﻝ اﻵﻟﺔ ﻤﺤﻝ اﻟﻌﻨﺼر اﻟﺒﺸري ﻤﻤﺎ ﻴؤدي إﻟﻰ اﻻﺴﺘﻐﻨﺎء ﻋن ﻋدد ﻛﺒﻴر ﻤن اﻟﻌﻤﺎﻝ .ﻛﻤﺎ إﻨﻬﺎ ﺘظﻬر ﺒﺴﺒب وﻗوع ﺘﻐﻴرات ﻓﻲ ﻗوة اﻟﻌﻤﻝ ﻛدﺨوﻝ اﻟﻤراﻫﻘﻴن واﻟﺸﺒﺎب إﻟﻰ ﺴوق اﻟﻌﻤﻝ ﺒﺄﻋداد ﻛﺒﻴرة ..إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.ﻫﻲ ﺠزﺌﻴﺔ ﺒﻤﻌﻨﻰ اﻨﻪ تقتصر ﻋﻠﻰ ﻗطﺎع إﻨﺘﺎﺠﻲ أو ﺼﻨﺎﻋﻲ ﻤﻌﻴن وﻫﻲ ﻻ ﺘﻤﺜﻝ ﺤﺎﻟﺔ ﻋﺎﻤﺔ ﻤن اﻟﺒطﺎﻟﺔ ﻓﻲ اﻻﻗﺘﺼﺎد ﻴﻤﻛن أن ﻴﻨﺘﺸر ﻫذا اﻟﻨوع ﻤن اﻟﺒطﺎﻟﺔ ﻓﻲ أﺠزاء واﺴﻌﺔ وﻤﺘﻌددة ﻓﻲ إﻗﻠﻴم اﻟﺒﻠد اﻟواﺤد .

**ج . اﻟﺒطﺎﻟﺔ اﻟدورﻴﺔ:** تنشأ عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

**د. البطالة اﻟﻤوﺴﻤﻴﺔ** : تكون بسبب انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض

القطاعات الاقتصادية فترات من الكساد مما يؤدي لفقدان العاملين فيها لوظائفهم مؤقتاً. ﻴﻨﺸﺎ ﻫذا اﻟﻨوع ﻤن اﻟﺒطﺎﻟﺔ ﻨﺘﻴﺠﺔ ﻟرﻛود ﻗطﺎع اﻻﻋﻤﺎﻝ وﻋدم ﻛﻔﺎﻴﺔ اﻟطﻠب اﻟﻛﻠﻲ.ﻴﻔﺴر ظﻬورﻫﺎ ﺒﻌدم ﻗدرة اﻟطﻠب اﻟﻛﻠﻲ ﻋﻠﻰ ﺸراء اﻹﻨﺘﺎج اﻟﻤﺘﺎح ﻤﻤﺎ ﻴؤدي إﻟﻰ ظﻬور اﻟﻔﺠوات اﻻﻨﻛﻤﺎﺸﻴﺔ ﻓﻲ اﻻﻗﺘﺼﺎد اﻟﻤﻌﻨﻲ ﺒﺎﻟظﺎﻫرة ، ﻗد ﺘﻨﺸﺄ ﻨﺘﻴﺠﺔ ﻟﺘذﺒذب اﻟدوارت اﻻﻗﺘﺼﺎدﻴﺔ ﻋﻠﻰ اﻟﻌﻤﻝ. ﺘﻌﺎدﻝ اﻟﺒطﺎﻟﺔ اﻟﻤوﺴﻤﻴﺔ اﻟﻔرق ﺒﻴن اﻟﻌدد اﻟﻔﻌﻠﻲ ﻟﻠﻌﺎﻤﻠﻴن وﻋددﻫم اﻟﻤﺘوﻗﻊ ﻋﻨد ﻤﺴﺘوى اﻹﻨﺘﺎج اﻟﻤﺘﺎح وﻋﻠﻴﻪ ﻓﻌﻨدﻤﺎ ﺘﻌﺎدﻝ اﻟﺒطﺎﻟﺔ اﻟﻤوﺴﻤﻴﺔ اﻟﺼﻔر ﻓﺎن ذﻟك ﻴﻌﻨﻲ ﺒﺎن ﻋدد اﻟوظﺎﺌف اﻟﺸﺎﻏرة ﺨﻼﻝ اﻟﻔﺘرة ﺘﺴﺎوي ﻋدد اﻷﺸﺨﺎص اﻟﻌﺎطﻠﻴن ﻋن اﻟﻌﻤﻝ .

**ه. اﻟﺒطﺎﻟﺔ اﻻﺨﺘﻴﺎرﻴﺔ واﻟﺒطﺎﻟﺔ اﻹﺠﺒﺎرﻴﺔ** :ﻫﻲ اﻟﺤﺎﻟﺔ اﻟﺘﻲ ﻴﻨﺴﺤب ﻓﻴﻬﺎ اﻟﺸﺨص ﻤن ﻋﻤﻠﻪ ﺒﻤﺤض إرادﺘﻪ ﻷﺴﺒﺎب ﻤﻌﻴﻨﺔ .أﻤﺎ اﻟﺒطﺎﻟﺔ اﻹﺠﺒﺎرﻴﺔ ﻓﻬﻲ اﻟﺘﻲ ﻴﺠﺒر ﻓﻴﻬﺎ اﻟﻌﺎﻤﻝ ﻋﻠﻰ ﺘرك ﻋﻤﻠﻪ دون إرادﺘﻪ ﻤﻊ اﻨﻪ راﻏب وﻗﺎدر ﻋﻠﻰ اﻟﻌﻤﻝ ﻋﻨد ﻤﺴﺘوى اﻷﺠر اﻟﺴﺎﺌد.

**وـ اﻟﺒطﺎﻟﺔ اﻟﻤﻘﻨﻌﺔ:** ﺘﻨﺸﺄ ﻓﻲ اﻟﺤﺎﻻت اﻟﺘﻲ ﻴﻛون ﻓﻴﻬﺎ ﻋدد اﻟﻌﻤﺎﻝ اﻟﻤﺸﺘﻐﻠﻴن ﻴﻔوق اﻟﺤﺎﺠﺔ اﻟﻔﻌﻠﻴﺔ ﻤﻤﺎ ﻴﻌﻨﻲ وﺠود ﻋﻤﺎﻟﺔ ﻓﺎﺌﻀﺔ ﻻ ﺘﻨﺘﺞ ﺸﻴﺌﺎ ﺘﻘرﻴﺒﺎ وإذا اﻨﺴﺤﺒت ﻤن أﻤﺎﻛن ﻋﻤﻠﻬﺎ ﻓﺈﻨﻬﺎ ﻻ ﺘؤﺜر ﻋﻠﻰ ﺤﺠم اﻹﻨﺘﺎج.

**ح.اﻟﺒطﺎﻟﺔ اﻟطﺒﻴﻌﻴﺔ :**ﺘﺸﻤﻝ ﻛﻼ ﻤن اﻟﺒطﺎﻟﺔ اﻟﻬﻴﻛﻠﻴﺔ واﻻﺤﺘﻛﺎﻛﻴﺔ وﻋﻨد ﻤﺴﺘوى اﻟﻌﻤﺎﻟﺔ اﻟﻛﺎﻤﻠﺔ وﻴﻛون اﻟطﻠب ﻋﻠﻰ اﻟﻌﻤﻝ ﻤﺴﺎوﻴﺎ ﻟﻌرﻀﻪ أي إن ﻋدد اﻟﺒﺎﺤﺜﻴن ﻋن اﻟﻌﻤﻝ ﻤﺴﺎو ﻟﻌدد اﻟﻤﻬن اﻟﺸﺎﻏرة أو اﻟﻤﺘوﻓرة وﻋﻠﻴﻪ ﻓﺎن ﻤﺴﺘوى اﻟﺒطﺎﻟﺔ اﻟطﺒﻴﻌﻲ ﻴﺴود ﻓﻘط ﻋﻨدﻤﺎ ﻴﻛون اﻟﺘﺸﻐﻴﻝ ﻛﺎﻤﻝ .أﻤﺎ اﻟذﻴن ﻫم ﻓﻲ ﺤﺎﻟﺔ ﺒطﺎﻟﺔ ﻫﻴﻛﻠﻴﺔ أو اﺤﺘﻛﺎﻛﻴﺔ ﻓﻴﺤﺘﺎﺠون ﻟوﻗت ﺤﺘﻰ ﻴﺘم إﻴﺠﺎد اﻟﻌﻤﻝ اﻟﻤﻨﺎﺴب،ﻋﻨدﻤﺎ ﻴﺒﺘﻌد اﻻﻗﺘﺼﺎد اﻟوطﻨﻲ ﻋن اﻟﺘوظﻴف اﻟﻛﺎﻤﻝ ﻓﺎن ﻤﻌدﻝ اﻟﺒطﺎﻟﺔ اﻟﺴﺎﺌد ﻴﻛون اﻛﺒر أو اﻗﻝ ﻤن ﻤﻌدﻝ اﻟﺒطﺎﻟﺔ اﻟطﺒﻴﻌﻲ.

**خ. اﻟﺒطﺎﻟﺔ اﻟﺴﻠوﻛﻴﺔ (اﻻﺠﺘﻤﺎﻋﻴﺔ):** تنتج عن إحجام ورفض القوة العاملة للمشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف.ﻫﻲ إن اﻟﻤﺠﺘﻤﻊ ﻗد ﻻ ﻴﻘﺒﻝ ﺒﺒﻌض اﻟﻤﻬن وﻓرص اﻟﻌﻤﻝ ﺒﺎﻟرﻏم ﻤن ﺘوﻓرﻫﺎ،وﻴﻔﻀﻝ اﻟﻔرد أن ﻴﺒﻘﻰ ﻋﺎطﻼ دون أن ﻴﻌﻤﻝ ﺒﻤﺜﻝ ﻫذﻩ اﻟﻤﻬن وﻴﻨﺘﺸر ﻫذا اﻟﻨوع ﻤن اﻟﺒطﺎﻟﺔ ﻓﻲ اﻟﻤﺠﺘﻤﻌﺎت اﻟﺘﻘﻠﻴدﻴﺔ اﻟﻤﺘﺨﻠﻔﺔ أو ﻓﻲ اﻟﻤﺠﺘﻤﻌﺎت اﻟﻤﺘرﻓﺔ ﻤﻤﺎ أدى إﻟﻰ اﻻﻋﺘﻤﺎد ﻋﻠﻰ اﻟﻌﻤﺎﻟﺔ اﻷﺠﻨﺒﻴﺔ.

ط. البطالة المستوردة : تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

**ظ. اﻟﺒطﺎﻟﺔ المتوازنة:** ﻫﻨﺎك ﺘﻌﺎدﻝ ﺒﻴن اﻟﻌرض واﻟطﻠب ، وﻟﻛن ﻟﻴس باﻟﻀروري ان ﻴﻛون ﻫذا اﻟﺘوازن ﻓﻲ ﻤﺴﺘوى ﺘﻛون ﻓﻴﻪ اﻻﻴدي

اﻟﻌﺎﻤﻠﺔ ﻤﺴﺘﺨدﻤﻪ ، ﺒﻝ ﻗد ﻴﺘﺤﻘق ﻓﻲ ﻤﺴﺘوى ادﻨﻰ ﻴﻛون ﻓﻴﺔ ﻗﺴم ﻤن اﻻﻴدي اﻟﻌﺎﻤﻠﺔ ﺠﺎﻫزا وﻏﻴر ﻤﺴﺘﺨدم وﺒﺎﻟﺘﺎﻟﻲ ﻴﻛون اﻟوﻀﻊ اﻻﻗﺘﺼﺎدي ﻓﻲ ﺤﺎﻟﺔ ﺘوازن ﺒطﺎﻟﺔ ﻻ ﺘوازن اﺴﺘﺨدام ﻛﺎﻤﻝ، ﺘﺘﻤﻴز ﻓﺘرة ﻤﺎ ﺒﻴن اﻟﺤرﺒﻴن ﺒﺎﻨﺘﺸﺎر اﻟﺒطﺎﻟﺔ ﺒﺴﺒب ﻗﺼور اﻟطﻠب اﻟﻛﻠﻲ ﻗد وﺼﻝ ﻋدد اﻟﻌﺎطﻠﻴن اﻟﻰ اﻛﺜر ﻤن رﺒﻊ اﻟﻘوى اﻟﻌﺎﻤﻠﺔ اﺜﻨﺎء اﻟﻛﺴﺎد اﻟﻌظﻴم .اﻤﺎ ﻓﺘرة ﻤﺎﺒﻌد اﻟﺤرب اﻟﻌﺎﻟﻤﻴﺔ اﻟﺜﺎﻨﻴﺔ ﻓﺎﻨﻬﺎ ﺘﺘﻤﻴز ﺒﺎﻟﻌﻤﺎﻟﺔ اﻟﻛﺎﻤﻠﺔ اﻟﻤﺴﺘﻤرة وﻟم ﻴرﺘﻔﻊ ﻋدد اﻟﻌﺎطﻠﻴن ﻋن 25% اﻻ ﻨﺎدار،وﻴرﺠﻊ اﻟﺴﺒب ﻓﻲ ذﻟك **اﻟﻰ اﻟﻌواﻤﻝ اﻻﺘﻴﺔ** :

**اوﻻ:ﻻﺴﺘﺨداﻤﻬﺎ** ﻓﻲ ﻋﻤﻠﻴﺔ اﻟﺒﻨﺎء واﺼﻼح ﻤﺎ دﻤرﺘﻪ اﻟﺤرب وﻛذﻟك ﻻﻨﺘﺎج اﻟﺴﻠﻊ اﻻﺴﺘﻬﻼﻛﻴﺔ اﻟﺘﻲ ﺤرﻤت اورﺒﺎ ﻤﻨﻬﺎ ﻟﻔﺘرة طوﻴﻠﺔ ﻟﻤواﺠﻬﺔ اﻟطﻠب اﻟﻤﻛﺒوت .

**ﺜﺎﻨﻴﺎ:ﻓﻲ ﺒداﻴﺔ** اﻟﺨﻤﺴﻴﻨﺎت ﻗﺎﻤت ﺤرب ﻛورﻴﺎ (1954 ـ 1950 ) فادت لتوﺴﻊ ﻛﺒﻴر في اﻻﻨﻔﺎق ادى لزﻴﺎدﻩ اﻟﻨﺸﺎط اﻻﻗﺘﺼﺎدي ﻓﻲ

اورﺒﺎ ﺒﺸﻛﻝ ﻛﺒﻴر .

**ﺜﺎﻟﺜﺎ: اﻟﺘوﺴﻊ** اﻟﻛﺒﻴر ﻓﻲ اﻻﻨﻔﺎق اﻟﻌﺴﻛري ﻟﻤواﺠﻬﺔ اﻟﺤرب اﻟﺒﺎردﻩ ﺒﻴن اﻟﺸرق واﻟﻐرب ﺤﺘﻰ ﻨﻬﺎﻴﺔ اﻟﺜﻤﺎﻨﻴﻨﺎت، ﺘرﺘب ﻋﻠيه زيادة اﻟطﻠب ﻋﻠﻰ اﻟﺴﻠﻊ واﻟﺨدﻤﺎت اﻟﻤﺨﺘﻠﻔﻪ ﺒﺸﻛﻝ ﻛﺒﻴر . .

**محددات اﻟﺒﻄﺎﻟﺔ :**

أ. **ﺣﺠﻢ اﻟﺴﻜﺎن اﻹﺟﻤﺎﻟﻲ**: ﺗﺆدي زﻳﺎدة ﻣﻌـــﺪﻻت اﻟﻨﻤـــﻮ اﻟﺴـﻜﺎﱐ وما يترتب ﻋﻠﻴﻬﺎ ﻣﻦ زﻳﺎدة ﰲ أﻋﺪاد اﻟﺴﻜﺎن اﻟﻨﺎﺷﻄﻮن اﻗــﺘـﺼﺎدﻳا

الي زيادة عرض اﻟﻌﻤﻞ ﻻﻋﺘﺒﺎرﻩ ﻣﻦ أﻫﻢ االعوامل ﰲ تحديد جانب العرض وﻣﻊ ﻋﺪم ﻗﺪرة اﻟﻄﻠﺐ ﻋﻠﻰ اﻟﻌﻤﻞ ﻋﻠﻰ ﺗﻐﻄﻴﺔ ﻣﺎ ﻫﻮ

ﻣﻌﺮوض ﻣﻦ اﻟﻘﻮة اﻟﻌﺎﻣﻠﺔ ( ﻋﺮض اﻟﻌﻤﻞ)،،ﺳﺘﺆدي ﺣﺘﻤﺎ الي زﻳﺎدة ﺣﺠﻢ اﻟﺒﻄﺎﻟﺔ ومعدلاتها .

**ب. ﺣﺠﻢ اﻟﻨﻔﻘﺎت اﻟﻌﻤﻮﻣﻴﺔ:** ﻳﻌﺘﱪ اﻹﻧﻔﺎق اﻟﻌﺎم(مالية الدولية ) أﺣﺪ أﻫﻢ اﻟﻌﻮاﻣﻞ االمؤثرة في اﻷداء اﻻﻗﺘﺼﺎدي، ﻓﺎﻹﻧﻔﺎق اﻟﻌﺎم ﻫﻮ اﻷداة اﻟﺮﺋﻴﺴﻴﺔ ﻟﻠﺪوﻟﺔ في تحقيق اﻷﻫﺪاف اﻻﻗﺘﺼﺎدﻳﺔ واﻻﺟﺘﻤﺎﻋﻴﺔ، وﺑﺎﻟﺘﺎلي ﻓﺈن ﻛﻔﺎءة تخصيصه ﻳﻌﻜﺲ أﺛﺮا إيجابيا نحو توفير الموارد المالية اﻟﻼزﻣﺔ ﻟﻠﻨﻤﻮ اﻻﻗﺘﺼﺎدي، وﻣﻦ بين اﻷﻫﺪاف التي ﺗﺴﻌﻰ اﻟﺪوﻟﺔ ﻟﺘﺤﻘﻴﻘﻬﺎ ﻋﻦ ﻃﺮﻳﻖ ﺳﻴﺎﺳﺔ اﻹﻧﻔﺎق، ﺣﻔﺰ اﻟﻨﻤﻮ اﻻﻗﺘﺼﺎدي، وﺧﻠﻖ ﻣﻨﺎﺻﺐ ﺷﻐﻞ جديدة .

**ج.اﻟﻨﺎﺗﺞ اﻟﻤﺤﻠﻲ اﻹﺟﻤﺎﻟﻲ:** ﻳﻌﺮف ﻋﻠﻰ أﻧﻪ ﻛﻞ اﻟﺴﻠﻊ واﳋﺪﻣﺎت اﻟﻨﻬﺎﺋﻴﺔ المنتجة في بلد ﻣﺎ، ويتبين ﻟﻨﺎ أن ﻫﺬا اﻟﺘﻌﺮﻳﻒ ﻧﻘﺪي ﻳﻌﻄﻲ ﻗﻴﻤﺔ اﻟﺴﻠﻊ المنتجة واﳋﺪﻣﺎت، ﺧﻼل ﻓﱰة زﻣﻨﻴﺔ ﻣﻌﻴﻨﺔ ، إﻣﺎ ﺑﺎﻷﺳﻌﺎر الجارية وﻳﻌﺮف ﺑﺎﻟﻨﺎﺗﺞ المحلي الاسمي، أو ﻳﻘﺎس ﺑﺎﻷﺳﻌﺎر اﻟﺜﺎﺑﺘﺔ وﻳﻌﺮف ﺑﺎﻟﻨﺎﺗﺞ المحلي الحقيقي .

# د. ﻣﻌﺪل اﻟﺘﻀﺨﻢ: ﻫﻨﺎك ﻋﻼﻗﺔ ﻋﻜﺴﻴﺔ ﺑﲔ ﻣﻌﺪل اﻟﺘﻀﺨﻢ وﻓﻘﺎ ﻟﻠﻤﻨﻄﻖ اﻟﺘﻘﻠﻴﺪي ومنحني ﻓﻴﻠﺒﺲ، ﺣﻴﺚ أﻧﻪ ﰲ ﻇﺮوف اﻟﺮواج اﻻﻗﺘﺼﺎدي ﻳﺰداد اﻟﻄﻠﺐ اﻟﻜﻠﻲ، وﺗﺮﺗﻔﻊ ﻣﺴﺘﻮﻳﺎت اﻷﺳﻌﺎر، وﻳﻘﱰن ذﻟﻚ ﺑﺰﻳﺎدة اﻟﻄﻠﺐ ﻋﻠﻰ اﻟﻌﻤﻞ، وﻳﺮﺗﻔﻊ ﻣﺴﺘﻮى اﻟﺘﺸﻐﻴﻞ، وﻣﻦ ثم ﻳﻘﻞ ﻣﻌﺪل اﻟﺒﻄﺎﻟﺔ، ويحدث اﻟﻌﻜﺲ ﰲ ﺣﺎﻻت اﻟﺮﻛﻮد، ﻏﲑ أن اﻟﻔﻜﺮ اﻻﻗﺘﺼﺎدي اﳊﺪﻳﺚ ﻗﺪم ﻣﺎ ﻳﻌﺮف ﺑﻈﺎﻫﺮة اﻟﺮﻛﻮد اﻟﺘﻀﺨﻤﻲ، ﺣﻴﺚ ﻳﺰداد ﻛﻞ ﻣﻦ ﺣﺠﻢ وﻣﻌﺪل اﻟﺒﻄﺎﻟﺔ ﻣﻊ ارﺗﻔﺎع ﻣﻌﺪﻻت اﻟﺘﻀﺨﻢ، ﻟﺬا ﻓﺈﻧﻪ ﳝﻜﻦ اﻟﻘﻮل إن اﻟﻌﻼﻗﺔ ﺑﲔ ﻛﻞ ﻣﻦ ﻣﻌﺪل اﻟﺘﻀﺨﻢ وﻣﻌﺪل اﻟﺒﻄﺎﻟﺔ ﻏﲑ واﺿﺤﺔ اﻻﲡﺎﻩ.

# أسباب ظهور البطالة :

# أ. فلسفة الدولة لسياسات التشغيل والتوظيف: تبدأ البطالة من النقطة التي ترتكز عليها سياسات الدولة ونظرتها الى سياسات التشغيل العام فنجد ان انتشار البطالة في الدول التي تتبع سياسات خاطئة في التوظيف بشكل أكثر منها في البلدان التي تكون فيها الحكومات ملتزمة بسياسات التعيين والتشغيل وبالذات عندما تعجز الدولة عن إنشاء مشروعات جديدة لاستيعاب العاطلين فتلجأ إلى تعيينهم بالمؤسسات الحكومية أي القطاع العام قد تفوق اعدادهم قدرة تلك القطاعات على استيعابهم الامر الذي يشكل ضغطا على التكاليف وإهدارا في النفقات العامة نتيجة لتلك الممارسات الخاطئة. فتنتشر البطالة المقنعة التي تتسم بالتوظيف والتشغيل لاعداد كبيرة من القوى العاملة مع تدني مستوياتهم الانتاجية واقترابها الى الصفر بسبب رغبة الدولة في مجرد تقديم دخول ومرتبات للمواطنين وفق نظرية (ريع المواطنة) فيتم تعيينهم في وظائف غير حقيقية ودون حاجة إليهم في هذه الوظائف. الامر الذي يؤدي الى تعطيل جزء هام بل من أهم عناصر الإنتاج هو عنصر العمل والإنتاج على الصعيد الاقتصادي اما على الصعيد السياسي فستؤدي تلك السياسات الى خلق حالة من التحلل من المسؤولية اجتماعياً وسياسياً وحالة من السلبية إذ إن هذه القوى العاملة تكون في الشكل كقوة عاملة ولكنهاً عاطلة واقعياً ولا تقوم بأي عمل إيجابي منتج والأجور المتدنية تؤدي إلى انتشار الرشوة والفساد.

## ب. سياسات التعليم والتوجيه التربوي: تعتبر من العوامل التي تساعد على نشوء ظاهرة البطالة في المجتمعات ، ففي البلدان المتقدمة هنالك نوعا من التكامل مابين مخرجات التعليم ومتطلبات احتياجات التنمية من القوى البشرية ويتبع لذلك اتباع سياسات تخطيط ممنهجة لقطاعات التعليم فيها. ان الحاجة الى التعليم العالي يعد دعامة رئيسية للتقدم والرقي، ليس العبرة بعدد الخريجين منهم بقدر نوعيتهم ومستوى كفاءتهم في الاداء مستفيدين من البرامج التعليمية المتطورة التي تم تلقيها على مقاعد الدراسة بما يتناسب وحاجة العمل وطبيعته الى المهارات والكفاءات اللازمة له وينعكس ذلك خلال:

* إنتشار التعليم الكلاسيكي لدى فئات وقطاعات واسعة من الشباب وضعف الاقبال على الدراسات المهنية والفنية التي ترتكز عليها العمليات الانتاجية داخل المجتمع ولما لها من تاثير مباشر عليها. وعليه فان توجيه الفهم الاجتماعي نحو التعليم المهني امرا غاية في الضرورة في اعادة توجيه الطاقات الشبابية الى ميادين الانتاج التي تساهم في بناء اقتصادا ناميا ومتطورا.
* التوجه العام للناس ونظرتهم التقيمية للتعليم وتصنيفاته حيث ان الغالبية العظمى تنظر الى التعليم المهني بانه ذلك المحيط من
* التعليم الذي يضم تحت لوائه الفاشلين من الطلبة في تحقيق معدلات عاليه تؤهلهم في الدخول الى الدراسات الكلاسيكية النظرية
* باعتبارها دراسات ذات قيمة تضفي على من اتمــوا مراحلها نوعا من الشرف والمقام والاحترام الاجتماعي الذي ليس له اي مردود

انتاجي سوى الحاق العديد منهم الى جيش البطالة الذي ينمو بشكل سرطاني يوما بعد يوم.

* فشل او سوء سياسة التخطيط والتوجيه للطلبة الراغبين في مواصلة تعليمهم الى مراحل متقدمة حيث ينتهي المطاف الى اعتماد التوزيع وفق نظام المعدلات دون الاخذ بنظر الاعتبار الرغبات والميول لدى الطالب مما يفضي الى تدني مستويات الكفاءة في الاداء نتيجة الى اختفاء الرغبة والميول. فالخلل الواضح في النظام التعليمي يؤدي إلى عدم تأهيل المتخرجين لدخول سوق العمل،
* عدم المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في البلدان النامية تساهم لحدٍ كبير في انتشار البطالة بين المتخرجين

ان ضعف التخطيط للمؤسسات القائمة على العملية التربوية والتعليمية يتحمل الجزء الاكبر من ظاهرة انتشار البطالة بين المتعلمين.

**ج. اداء القطاع الخاص** مساهمة القطاع الخاص في نمو البطالة يكمن في الطبيعة التكوينية لذلك القطاع القائم في اساسه على تحقيق الوفورات الربحية عن طريق تقليص الانفاق والتكاليف الى اقصى مايمكن ولو يتاتى ذلك على حساب الاجور المدفوعة للعمالة. حيث يعتمد في سياساته التوظيفية الى اختيار الاكثر كفاءة والاقل اجرا ليدخله ضمن قوة العمل اللازمة لتحقيق الانتاج المنشود، الا ان القطاعات الخاصة تتحمل ايضا جزءا من تبعات التنمية الاقتصادية التي تقع على كاهل المجتمع باختلاف طبقاته وشرائحه وعليها واجبا وطنيا كغيرها من اجل تدعيم مسيرة التنمية الاقتصادية ودفع الاقتصاد للحفاظ على معدلات النمو وصولا الى اهداف التنمية المستدامة التي ستنعكس على ازدهار السوق نتيجة تحسن القوة الشرائية وبالتالي دوران عجلة الانتاج بشكل اكبر واسرع الامر الذي سيحقق للقطاعات الخاصة ارباحا اكبر ونموا متزايدا فيها.

**د. الممارسات والسلوكيات الاجتماعية السيئة:** تعتبر الممارسات السلوكية في معظم المجتمعات النامية عموما والبدان العربية خصوصا من المقومات الرئيسية الاخرى التي تساعد في تهيئة الظروف لتاسيس بيئة صالحة لتفشي البطالة في مجتمعاتها. حيث تؤكد الدراسات التي قامت بها منظمة العمل العربية التي اجرتها بمناسبة ذكرى تاسيسها على الدور السلبي الذي تلعبه السلوكيات الإجتماعية في تحديد أشكال وصور سوق العمل لدى المجتمعات العربية ، من خلال الإشارة الى أن 64% من المشاركين في الدراسة أكدوا ان أُسرهم تحبذ أن يعمل أبناءها في "وظيفة راقية" حتى لو كان دخلها محدود والاخطر من ذلك أنها تحبذ أن يبقى إبنها عاطلاً عن العمل وألآ يعمل في عمل يدوي حتى لو كان الدخل فيه أعلى من دخل الوظيفة الراقية. بمعنى اخر تكريس مفاهيم مجتمع المظاهر والنفاق الإجتماعي وغيرها بدلاً من غرس مفاهيم الكد والإجتهاد والعمل .وان معطيات الدراسة اظهرت جانبا من الافكار التي ترسخت لدى الشباب (فمن يملك المال والمركز يستطيع أن يحصل على الإمتيازات التي قد لا يستطيع الفقير أواصحاب الدخول المتوسطة أو الضعيفة اوحاملي الشهادات الجامعية الاولية والعليا من الحصول عليها ) وهكذا تترسخ مفاهيم طبقية تتكون في محصلتها سلوكيات وقيم جديدة تؤدي الى تحطيم المجتمعات العربية وتآكلها من الداخل .

كما ان غلبة روح الوساطة والمحسوبية على مفاهيم العمل الجاد والصبر والمثابرة عمل على اشاعة روح اللامبالاة والإحجام والعزوف عن العمل وبالتالي إنعدام الدافع لدى روح الشباب التي طغت على غالبيتها الانهزامية الى الإخلاص في العمل. إذن ما يحتل عقول الشباب العرب اليوم ليس الكفاح من أجل التقدم في العمل بل إتقان فن التملق والنفاق وغيرها من السمات التي تفقد ثقة الفرد في النظم السائدة في المجتمع. هذا النمط من السلوكيات الاجتماعية تحمل في طياتها أخطارا كبيرة ليس فقط على الشباب ولاعلى سوق العمل بل تتعدى ذلك بحيث تمس حياة امة باكملها حيث تتجذر ظواهر الفساد والغدر على صعيد الوظيفة سواءا في القطاعات العام ام الخاصة. وهكذا تضعف العلاقات في المجتمع ويصبح مجتمعاً تسوده الأنانية الفردية التي تقدم على المصالح الوطنية العامة.

**ه. اللامساواة بين الجنسين في المجتمعات النامية:** اللامساواة بين الجنسين وفق مبدأ المجتمع الابوي وتقاليده الصارمة صفة غالبة وان لم تكن شاملة لجميع الدول النامية الامر الذي ترتب عليه اضطهادا وتهميشا لنشاطات وقدرات انتاجية تسهم في اضافات خلاقة على حركة التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي لتلك البلدان.ففي الدول النامية نجد ان معدلات حرمان النساء من التعليم بشكل او باخر يصل الى ارقام ونسب كبيرة قياسا لبقية دول العالم المتقدم حيث ان الفجوة مابين الجنسين تساوي الصفر . مما يساعد على ارتفاع معدلات البطالة السافرة بين النساء مقارنة بالرجال.كما تشير الخبرة في البلدان العربية إلى أن النساء في أوقات الانكماش الاقتصادي هن أول من يفقد فرصة العمل وآخر من يحصل عليها في أوقات الانتعاش. ومن أمثلة ذلك الانخفاض الضخم في عدد المشتغلين النساء خلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي في مصر على حين زاد عدد المشتغلين الذكور في الفترة ذاتها. ان النساء في الدول النامية والعربية خصوصا في حالة الاشتغال لايتمتعن بالمساواة مع الرجال في ظروف العمل والعوائد من ناتج العمل والجهد. ناهيك عن الصعوبات التي تواجهها المرأة في حق التقدم الى شغل مناصب صنع القرار في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

**المحور الثاني: واﻗﻊ اﻟﺒطﺎﻟﺔ ﻓﻲ اﻟسودان :**

إن ﻗوة اﻟﻌﻤﻝ ﻫﻲ اﻟﻌﻨﺼر اﻷﺴﺎﺴﻲ لإيجاد اﻟﻤﻨﺎﻓﻊ اﻻﻗﺘﺼﺎدﻴﺔ واﻻﺠﺘﻤﺎﻋﻴﺔ اﻟﺘﻲ ﺘﺴﺎﻫم ﻓﻲ رفع ﻤﺴﺘوى اﻟﻤﻌﻴﺸﺔ ﻟﻠﻔرد واﻟﻤﺠﺘﻤﻊ وﻫﻲ اﻟوﺴﻴﻠﺔ ﻟﺘﺤﻘﻴق اﻟﺘﻨﻤﻴﺔ وﻫدﻓﻬﺎ واﻟﺴﻛﺎن اﻫم ﻤﺼدر ﻟﻬذﻩ اﻟﻘوة ﺤﻴث ﺘﺘﻨﺎﺴب ﻨﺴﺒﺔ اﻟﺴﻛﺎن اﻟﻨﺸطون ﺘﻨﺎﺴﺒﺎ طردﻴﺎ ﻤﻊ ﻤﻌدﻝ ﻨﻤو اﻟﺴﻛﺎن ﻓﻛﻠﻤﺎ ازد ﻤﻌدﻝ ﻨﻤو اﻟﺴﻛﺎن ارﺘﻔﻌت ﻨﺴﺒﺔ اﻟﺴﻛﺎن اﻟﻨﺸطون اﻗﺘﺼﺎدﻴﺎ،ﻴﻌد االسودان ﻤن اﻟﻤﺠﺘﻤﻌﺎت اﻟﺘﻲ ﺘرﺘﻔﻊ ﻓﻴﻪ ﻨﺴﺒﺔ اﻟﺴﻛﺎن اﻟﻨﺸطون اﻗﺘﺼﺎدﻴﺎ وذﻟك ﻻرﺘﻔﺎع ﻤﻌدﻻت اﻟﻨﻤو اﻟﺴﻛﺎﻨﻲ اﻟﺴﻨوي ﺤﻴث ﻴﺸﻴر ﺠدوﻝ(1) إﻟﻰ ﺴﻛﺎن االسودان ﻤن (2008-2017( وﻨﺴﺒﺔ اﻟﺴﻛﺎن اﻟﻨﺸطون وﻤﻌدﻝ اﻟﺒطﺎﻟﺔ ، ان مايزيد من خطورة المشكلة ان نسبة مهمة من العاطلين عن العمل من الخريجين وحملة الشهادات العليا، مما يضيف مخاطر اخري بجانب المخاطر الاعتيادية للبطالة مثل الانحراف وغيرها من المشاكل الاخري مما يجعل الخسارة مزدوجة مابين الافراد والمجتمع معا متمثلة في تكاليف التعليم والتريب من ناحية وتكاليف فرصة الانتفاع من خدماتهم الضائعة بجانب التكاليف المترتبة علي جنوحهم وانحرافهم .كما تعاني بعض المشاريع من وجود بطالة مقنعة مما يضيف الي البطالة الظاهرة نسبة اخري منهم ، يضاف الي ذلك وجود نسبة من العاملين في النشاطات الهامشية والمضاربة في قطاع الخدمات وبعض القطاعات السلعية مشكلا عملا غير منتج ولا يضيف قيمة جديدة للمجتمع .نجد ان واقعا مثل هذا ادي استمرار بعض العاملين في بعض القطاعات باجور منخفضة خشية التعرض للبطالة مما انعكس علي اداء العاملين وولائهم الوظيفي وعلي علاقات العمل والانتاج والانتاجية وعلي نفسية العاملين الذين يرفضون الانحراف. كما اثر ذلك علي فرص العمل وجعل الكثير من العملين يبحثون عن اكثر من فرصة عمل لمواجهة متطلبات المعيشة مما اثر ذلك علي انتاجيتهم والقدرات الرئيسية لنشاطهم.

**ﺠدوﻝ(1) ﻴﺒﻴن ﺴﻛﺎن اﻟسودان وﻨﺴﺒﺔ اﻟﺴﻛﺎن اﻟﻨﺸطون وﻤﻌدﻝ اﻟﺒطﺎﻟﺔ ﻟﻠﻤدة 2008-2016**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | ﻣﺟﻣﻭﻉ ﺍﻟﺳﻛﺎﻥ  مليون نسمة | القوي العاملة  مليون نسمة | ﺍﻟﺳﻛﺎﻥ ﺍﻟﻧﺷﻁﻭﻥ  مليون نسمة | نسبة السكان النشطون | العاطلون عن العمل  مليون نسمة | معدل البطالة  نسبة مئوية |
| 2008 | 34470138 | 6.677.410 | 5.327.407 | 79.78 | 1.350.003 | 20.22 |
| 2009 | 35297298 | 8.131.769 | 6.723.337 | 82.68 | 1.408.432 | 17.32 |
| 2010 | 36114885 | 8.237.489 | 6.774.517 | 82.24 | 21.462.97 | 17.76 |
| 2011 | 36918193 | 8.344.569 | 6.821.645 | 81.75 | 1.522.924 | 18.25 |
| 2012 | 37712420 | 7.031.465 | 5.446.0.70 | 77.45 | 1.585.395 | 22.55 |
| 2013 | 38515095 | 8.562.939 | 6.912.542 | 80.73 | 1.650.397 | 19.27 |
| 2014 | 39350274 | 9.898.290 | 7.968550 | 80.50 | 1.929.740 | 19.50 |
| 2015 | 36137000 | 9.03430 | 7.082891 | 78.4 | 1.951.409 | 21.60 |
| 2016 | 37461000 | 9.36525 | 7.436008 | 79.40 | 1.929.242 | 20.60 |
| 2017 | 38435000 | 9.70832 | 7.805489 | 80.40 | 1.902.831 | 19.60 |

**ﺍﻋﺩﺍﺩ: ﺍﻟﺑﺎﺣﺙ ﺍﺳﺗﻧﺎﺩﺍ ﻟﻠﻣﻌﻠﻭﻣﺎﺕ ﺍﻟﻣﺗﺎﺣﻪ ﻣﻥ العرض الاقتصادي لوزارة المالية**

يبين الجدول(1) إرﺘﻔﺎع أﻋداد اﻟﺴﻛﺎن اﻟﻨﺸطون ﻤن5.327.407 ﻤﻠﻴون ﻨﺴﻤﺔ ﻋﺎم 2008إلي 6.723.337ﻤﻠﻴون ﻨﺴﻤﺔ ﻋﺎم 2009،إستمر التزايد حتي 2011 حيث بلغ 6.821.645 ، ثم بدأ بالانخفاض في العام 2012 مسجلا 5.446.0.70 نتيجة عملية الانفصال في العام 2011 وعدم إستقرار الإوضاع ،عاد للارتفاع في 2013 واستمر التزايد حتي 2017 حيث بلغ 7.805489 مليون نسمة أما عدد السكان العاطلون استمر في التزايد حيث بلغ1.350.003 في العام 2008 بمعدل 20.22% من حجم القوي العاملة البالغ 6.677.410 مليون نسمة ، استمر التزايد في عدد العاطلون عن العمل مقارنة بتزايد عدد السكان مشكلا علاقة طردية بينهما، أﻤﺎ ﻤن ﺠﺎﻨب اﻟطﻠب ﻋﻠﻰ اﻟﻘوى اﻟﻌﺎﻤﻠﺔ ﻓﺎن ﺘراﺠﻊ ﻗدرة اﻻﻗﺘﺼﺎد اﻟسوداني ﻋﻠﻰ اﺴﺘﻴﻌﺎب اﻛﺒر ﻗدر ﻤﻤﻛن ﻤن ﻫذﻩ اﻟﻘوى ﻨﺘﻴﺠﺔ ﻟﻌدم ﻗدرﺘﻪ ﻋﻠﻰ ﻤواﻛﺒﺔ اﻟزﻴﺎدة اﻟﺤﺎﺼﻠﺔ ﻓﻲ اﻟﻘوى اﻟﻌﺎﻤﻠﺔ اﻟﺘﻲ ﺘدﺨﻝ ﺴوق اﻟﻌﻤﻝ ﺴﻨوﻴﺎ ﻋن طرﻴق إﻴﺠﺎد ﻓرص ﻋﻤﻝ ﻟﻬﺎ وﻀﻌﻔﻪ **ﻟﻸﺴﺒﺎب اﻟﺘﺎﻟﻴﺔ:**

أ. ﺘرﻛزت ﺒراﻤﺞ اﻟدوﻟﺔ ﻋﻠﻰ اﻟﺘﺤوﻝ إﻟﻰ اﻗﺘﺼﺎد اﻟﺴوق وﻤﺎ راﻓق ذﻟك ﻤن ﺘﻐﻴرات ﻫﻴﻛﻠﻴﺔ ﻓﻲ اﻻﻗﺘﺼﺎد اﻟسوداني .

ب. ﺘوﻗف اﻏﻠب ﺸرﻛﺎت اﻟﻘطﺎع اﻟﻌﺎم واﻨﺨﻔﺎض ﻛﺒﻴر ﻓﻲ اﻟﻘدارت اﻹﻨﺘﺎﺠﻴﺔ ﻟﻠﺒﻌض ﻤﻨﻬﺎ .

ج. ﻋدم ﻗدرة اﻟﻘطﺎع اﻟﺨﺎص اﺨذ دور ﻤﻬم ﻓﻲ اﻻﻗﺘﺼﺎد اﻟسوداني ﻟﻀﻌف رأس اﻟﻤﺎﻝ وﻫروب اﻟﻛﺜﻴر ﻤﻨﻪ إﻟﻰ اﻟﺨﺎرج.

د. ﻋدم اﻻﺴﺘﻘرار اﻟﺴﻴﺎﺴﻲ واﻷﻤﻨﻲ.

هـ. اﻟﻔﺴﺎد اﻹداري واﻟﻤﺎﻟﻲ ﻓﻲ اغلب ﻤؤﺴﺴﺎت اﻟدوﻟﺔ .

**أﺴﺒﺎب ارﺘﻔﺎع ﻨﺴب اﻟﺒطﺎﻟﺔ ﻓﻲ اﻟسودان وﻤﺎ ﺘﺘرﻛﻪ ﻤن آﺜﺎر ﻋﻠﻰ** اﻟﻤﺠﺘﻤﻊ:

1. ممارسة النشاطات الهامشية في ظل ضعف الرقابة علي الاسعار ووجود السوق السوداء والقبول بالعمل غير المنظم.

2. تضخم الاسعار وانخفاض الاجور الحقيقية لذوي الدخول الثابتة والعزوف عن العمل في ظل الاجور الثابتة وتسرب العاملين نحو القطاعات التي تقدم اجور اكثر.

3. هجرة الكفاءات والعقول العلمية وهروب راس المال الوطني الي الخارج وتوقف معظم الانشطة الاقتصادية.

4. توقف البرامج الاستثمارية الاجنبية لعدم الاستقرار في المناخ الاستثماري بجانب الاضطرابات في السوق وتعرضه للاختناقات بسبب نقص المدخلات الانتاجية او نظرا للاجراءات الضريبية وعدم استقرار المناخ الاقتصادي بصورة عامة.

5.غياب المتابعة للمشروعات من قبل الدولة والوقوف علي تنفيذها مما ادي لفشل معظمها وضياع التمويل بسبب الضعف الاداري.

6. الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوداني مما يجعله عرضة الي تقلبات الاسعار وغيرها من المتغيرات الاخري التي تؤثر علي الاقتصاد بجانب اخفاق خطط وجهود التنمية .

7. عدم مطابقة سوق العمل ومؤهلات الذين يلتحقون بقوة العمل.

8. خفض معدل النمو في الانفاق العام الموجه نحو الخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة وغيرها مما ادي الي خفض موازي في طلب الحكومة علي العمالة التي تقوم بمثل هذه الخدمات.

9. تقليص نشاط القطاع العام وخصخصة مشروعاته ساهم بشكل اكبر في تفشي البطالة .

**10.** اﺴﺘﻤرار ﻨﺴب اﻟﺒطﺎﻟﺔ ﻓﻲ ﺠﺎﻨﺒﻲ اﻟﻌرض واﻟطﻟب، ﻓﻔﻲ ﺠﺎﻨب اﻟﻌرض ﻓﺎن اﻟﻨﻤو اﻟﺴﻛﺎﻨﻲ اﻟﻤﺘزاﻴد ﻓﻲ اﻟسودان ﻴﻌد اﻟﻤﺼدر اﻟرﺌﻴﺴﻲ ﻓﻲ زﻴﺎدة ﻋرض .

11. ﻓﻘﺩﺍﻥ ﺍﻷﻣﻥ ﺍﻻﻗﺗﺻﺎﺩﻱ ﻟﻠﻔﺭﺩ ﻭﺍﻟﻣﺟﺗﻣﻊ ﺣﻳﺙ ﻳﻔﻘﺩ ﺍﻟﻌﺎﻣﻝ ﺩﺧﻠﻪ ﺍﻷﺳﺎﺳﻲ ﻭﺭﺑﻣﺎ ﺍﻟﻭﺣﻳﺩ ﻣﻣﺎ ﻳﻌﺭﺿﻪ ﻭﺃﺳﺭﺗﻪ ﻟﻠﻔﻘﺭ ﻭﺍﻟﺣﺭﻣﺎﻥ.

12. ﺇﻫﺩﺍﺭ ﻗﻳﻣﺔ ﺍﻟﻌﻣﻝ ﺍﻟﺑﺷﺭﻱ ﻭﺧﺳﺎﺭﺓ ﻓﻲ ﻗﻳﻣﺔ ﺍﻟﻧﺎﺗﺞ ﺍﻟﻘﻭﻣﻲ ﺍﻹﺟﻣﺎﻟﻲ ﻷﻧﻬﺎ ﻫﺩﺭ ﻓﻲ ﺍﻟﻣﻭﺍﺭﺩ ﺍﻟﺑﺷﺭﻳﺔ.

13. ﺯﻳﺎﺩﺓ ﺍﻟﻌﺟﺯ ﻓﻲ ﻣﻳﺯﺍﻥ ﺍﻟﻣﺩﻓﻭﻋﺎﺕ ﻭﺍﻟﻣﻭﺍﺯﻧﺔ ﺍﻟﻌﺎﻣﺔ.

14. ﺧﻔﺽ ﻣﺳﺗﻭﻳﺎﺕ ﺍﻷﺟﻭﺭ ﻧﺗﻳﺟﺔ ﻗﺑﻭﻝ ﺍﻟﻌﺎﻁﻠﻳﻥ ﻋﻥ ﺍﻟﻌﻣﻝ ﻷﺟﺭ ﺃﺩﻧﻰ ﻣﻥ ﺍﻷﺟﺭ ﺍﻟﺳﺎﺋﺩ ﻣﻘﺎﺑﻝ ﺍﻟﺣﺻﻭﻝ ﻋﻠﻰ ﻋﻣﻝ ﻣﻣﺎ ﻳﺅﺩﻱ ﺇﻟﻰ ﻋﺩﻡ ﺍﻟﺗﻭﺍﺯﻥ ﺑﻳﻥ ﺍﻷﺟﻭﺭ ﻭﺍﻷﺳﻌﺎﺭ ﻭﺗﻛﺎﻟﻳﻑ ﺍﻟﻣﻌﻳﺷﺔ.

5. ﻣﻌﺎﻧﺎﺓ ﺍﺟﺗﻣﺎﻋﻳﺔ ﻭﻋﺎﺋﻠﻳﺔ ﻭﻧﻔﺳﻳﺔ ﺑﺳﺑﺏ ﻣﺎ ﺗﻭﻟﺩﻩ ﻣﻥ ﺣﺭﻣﺎﻥ ﻭﻣﻌﺎﻧﺎﺓ ﻗﺩ ﺗﺩﻓﻊ ﺑﺎﻟﻔﺭﺩ لتعاﻁﻲ ﺍﻟﺧﻣﺭ ﻭﺍﻟﻣﺧﺩﺭﺍﺕ ﻣﻣﺎ ﻳﺅﺩﻱ ﺇﻟﻰ ﻣﻣﺎﺭﺳﺔ ﺃﻧﻭﺍﻉ ﺍﻟﻌﻧﻑ ﻭﺍﻟﺟﺭﻳﻣﺔ ﺃﻭ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﻬﺟﺭﺓ.

**اما من الناحية الاجتماعية نجد:**

**أولا: على مستوى الفرد المتعطل عن العمل:** تؤثر على الشاب بشكل كبير، عندما يشعر بحقه في العمل لكنه لا يستطيع الحصول

عليه وما يترتب عليه من شعور بالإحباط واليأس وعدم الانتماء، والإحساس بعدم العدالة، عندما يرى غيره يعمل بينما هو لا يعمل على الرغم من امتلاكه مؤهلات العمل، الأمر الذي يؤدي إلى الشعور بالحقد والبغض نحو الأفراد الذين يحيون في بحبوحة من العيش، مما يؤثر سلبا على تكوين شخصية المتعطل وسلوكه النفسي ويدفعه إلى شعور عدائي نحو الآخرين ونحو المجتمع،في النهاية يدفعه إلى ممارسة سلوكيات إجرامية قد تقود إلى الانتحار أو السرقة أو القتل أو الانهيار الخلقي.أن البطالة تحتوي على بذور الجريمة بذاتها لأنها تتضمن العناصر **الإجرامية التالية:**

عدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل وتقلبها ، تحلل أساليب الرقابة وموانع الجريمة الذاتية في داخل المتعطل، تركز عوامل الضياع وعدم الاستقرار ومن ثم طغيان شعور خيبة الأمل والإحباط للمتعطل، ابتعاد المتعطل عن المجتمع وقيمه السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة والنبذ. هذه العوامل كلها تؤدي تحت ظروف معينة إلى ارتكاب الجريمة، لكن مع كل هذا لا يمكن القول بأن البطالة أو الكساد الاقتصادي والهجرة، والفقر هي الأسباب المباشرة للجريمة، والا صار كل متعطل و مهاجر و فقير مصدرا للجريمة وهذا أمر يرفضه الواقع ويفتقر للأدلة، لكن يمكن القول أن البطالة هي أحد الأسباب التي تؤدي إلى الجريمة ًحيث تؤثر سلبيا على الفرد ً،كلما طالت فترة التعطل كلما صار ضررها جسيما، فتضمحل مهاراته ومواهبه الفنية والعقلية، من ناحية أخرى فعيش الفرد في فراغ يؤدي إلى ظهور الأمراض الجسمية بسبب قلة العمل، من ثم ظهور اخطر الأمراض النفسية ً،أن نسبة كبيرة من المتعطلين يفتقدون إلى تقدير الذات ويشعرون بالفشل ويسيطر عليهم الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة. ويقول الدكتور "هارفي برنر" أن كل ارتفاع في معدلات البطالة إذا استمر ست سنوات يؤدي إلى ألف وفاة مبكرة في الولايات المتحدة، وتشير الدارسات السيكولوجية إلى أن الطرد من العمل له واقع يوازي الصدمة بسبب وفاة عزيز أو الرسوب بمقدار 73 %.

**ثانيا: على مستوى أسرة المتعطل:** تعد الأسرة أول مؤسسة اجتماعية تنشئ الشاب وتعلمه المبادئ والقيم، وبما أن البطالة تؤثر على

نمو الشباب وتطورهم فهي تقلل فرصهم في الاستقرار والزواج وتأسيس أسرة مستقلة وانجاب أطفال وبصفة عامة المشاركة في الحياة

الاجتماعية ،تشكل البطالة خطر على الأسر بسبب فقدانها الدخل اللازم لتأمين ضروريات الحياة، فتقع الأسرة تحت ضغط الديون، وتحملها لعبء معيشة المتعطلين، فتكثر المشاكل العائلية المتمثلة في الشقاق والنزاع وظهور عادات اجتماعية سيئة مثل الكذب والنفاق والتصرفات غير المسؤولة. وتوجه الأسرة التي يعاني فيها الأب من البطالة أبنائها إلى ترك مقاعد الدراسة وزجهم في سوق العمل فلا يوجد شيئا أثقل على النفس من تجرع مرارة الحاجة والعوز المادي فهي تنال من كرامة الإنسان وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مسؤولا ًعن أسرة تعول عليه في تأمين احتياجاتها المعيشية الضرورية، فيمتد التأثير النفسي للبطالة على العلاقات الأسرية فتؤثر على على علاقته بوالديه وأخوته وتهدد مركز الأسر، أو علاقة الفرد بزوجته وأبناءه ، مما يشكل ضغوطا، إذ تسبب البطالة مشاكل نفسية كثيرة قد تؤدي إلى الطلاق أو تفكك الأسرة وضياعها.

**المنهجية**

أعتمدت الدراسة في جمع المعلومات والبيانات عن اثر البطالة علي الفرج العاطل واسرته في السودان على أسلوب المسح الاجتماعي لعينة من الفئات المستهدفة بالاستعانةبإجراءات بحثية واحدة متمثلة في استمارة الاستبيان التي تم تصميمها لتغطية أسئلة الدراسة الرئيسية بهدف الوصول إلى نتائج وتوصيات لمعالجة مشكلة البحث ، لقد إختيرت عينة عشوائية مع مراعاة تمثيلهاللجنسين.

**بيئة مجتمع الدراسة:**ﺷﻣﻝ ﺍﻟﺑﺣﺙ ﺍﻟﻌﺎﻁﻠﻳﻥ ﻋﻥ ﺍﻟﻌﻣﻝ ﻭﻗﺩ ﺗﻡ ﺍﺧﺗﻳﺎﺭ(360)ﻋﻳﻧﺔ ﻋﺷﻭﺍﺋﻳﺔ ﻣﻥ ﻣﺟﺗﻣﻊ ﺍﻟﺑﺣﺙ ، ﻭﻗﺩ ﻭﺯﻋﺕ (360) ﺍﺳﺗﻣﺎﺭﺓ ﺍﺳﺗﺑﺎﻧﺔ ﻭﺗﻡ ﺍﺳﺗﺭﺟﺎعها كاملة ، ﻣﺎﻧﺳﺑﺗﻪ 100%.

**ﻧﻣﻭﺫﺝ ﺍﻻﺳﺗﺑﻳﺎﻥ:** ﺗﺿﻣﻥ ﺍﻟﺟﺯء ﺍﻻﻭﻝ ﻣﻧﻬﺎ ﻣﺟﻣﻭﻋﺔ ﻣﻥ ﺍﻟﻣﻌﻠﻭﻣﺎﺕ ﻭﻫﻲ ﺍﻟﺟﻧﺱ ، ﺍﻟﻌﻣﺭ ، ﺍﻟﻣﺅﻫﻝ ﺍﻟﺩﺭﺍﺳﻲ ﻋﺩﺩ ﺳﻧﻭﺍﺕ ﺍﻟﺑﻁﺎﻟﺔ، ﺍﻟﺣﺻﻭﻝ ﻋﻠﻰ ﻓﺭﺻﺔ ﻋﻣﻝ ﺳﺎﺑﻘﺎ ﻭﺍﺳﺋﻠﺔ ﻋﻥ ﺍﻻﺳﺑﺎﺏ ﻭﺍﻟﻣﻘﺗﺭﺣﺎﺕ ﻟﻣﻌﺎﻟﺟﺔ ﺍﻟﺑﻁﺎﻟﺔ .

**ﺜﺎﻨﻴﺎ:ﻋرض ﻨﺘﺎﺌﺞ ﺘﺤﻠﻴﻝ اﻻﺴﺘﺒﻴﺎن:**

**أ. ﺨﺼﺎﺌص ﻋﻴﻨﺔ اﻟﺒﺤث**

**ﺟﺩﻭﻝ (2) ﻳﻭﺿﺢ ﻣﻌﻠﻭﻣﺎﺕ ﻋﺎﻣﺔ ﺷﻣﻠﺕ:**

**( ﺍﻟﺟﻧﺱ ، ﺍﻟﻌﻣﺭ ، ﺍﻟﻣﺅﻫﻝ ﺍﻟﺩﺭﺍﺳﻲ ،ﻋﺩﺩ ﺳﻧﻭﺍﺕ ﺍﻟﺑﻁﺎﻟﺔ ﺍﻟﺣﺻﻭﻝ ﻋﻠﻰ ﻓﺭﺻﺔ ﻋﻣﻝ ﺳﺎﺑﻘﺎ)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **الخصائص** | **الفئة** | **العدد** | **النسبة المئوية** |
| الجنس | ذكور | 220 | 61.11 |
| اناث | 140 | 38.89 |
| العمر | 40-50 | 182 | 50.56 |
| 30-40 | 98 | 27.22 |
| 20-30 | 80 | 22.22 |
| امؤهل الدراسي | دكتوراة | 60 | 16.67 |
| ماجستير | 100 | 27.78 |
| بكالريوس | 120 | 33.33 |
| دبلوم فني | 50 | 13.89 |
| ثانوي فما دون | 30 | 08.33 |
| عدد سنوات البطالة | 1-5 | 90 | 25.00 |
| 6-10 | 130 | 36.11 |
| 11-15 | 40 | 11.11 |
| 16-20 | 80 | 22.22 |
| 21 فاكثر | 20 | 05.56 |
| الحصول علي فرصة عمل سابق | نعم | 150 | 41.67 |
| لا | 210 | 58.33 |

**اﻋداد اﻟﺒﺎﺤث اﺴﺘﻨﺎدا ﻟﻠﻤﻌﻠوﻤﺎت اﻟﻤﺘﺎﺤﺔ ﻤن اﺴﺘﻤﺎرة اﻻﺴﺘﺒﻴﺎن**

**ﻋرض ﻨﺘﺎﺌﺞ اﺴﺘﻤﺎرة اﻻﺴﺘﺒﻴﺎن :**

أ**. اﻟﺠﻨس**:ﺘﺒﻴن ان ﻤﻌظم ﻋﻴﻨﺔ اﻟﺒﺤث ﻤن اﻟذﻛور ﺤﻴث ﺒﻠﻎ ﻋددﻫم 220 وﺒﻨﺴﺒﺔ 61.11% ﻛﺎن ﻋدد اﻻﻨﺎث140 ﺒﻨﺴﺒﺔ

38.89%.وﻫذا ﻴدﻝ ﻋﻠﻰ ﺘدﻨﻲ ﻨﺴﺒﺔ اﻻﻨﺎث ﻓﻲ اﻟﺒطﺎﻟﺔ.

**ب. اﻟﻌﻤر :**اظﻬرت اﻻﺤﺼﺎﺌﻴﺎت ان اﻟﻨﺴﺒﺔ اﻻﻛﺒر ﻤن اﻓراد ﻋﻴﻨﺔ اﻟﺒﺤث ﺘﻘﻊ اﻋﻤﺎرﻫم ﻓﻲ اﻟﻔﺌﺔ اﻟﻌﻤرﻴﺔ ﻤﺎﺒﻴن 50-40 ﺴﻨﺔ ﺤﻴث ﺒﻠﻎ عددهم 182 ﺒﻨﺴﺒﺔ 50.56%، ﺘﻠﺘﻬﺎ اﻟﻔﺌﺔ اﻟﻌﻤرﻴﺔ 30-40 ﺴﻨﺔ وﻋددﻫم98 ﺒﻨﺴﺒﺔ 27.22 % ، ﺒﻠﻎ ﻤن ﻫم في العمر مابين 20-30 سنة 80 وﺒﻨﺴﺒﺔ 22.22 % .

**ج. اﻟﻤؤﻫﻝ اﻟﻌﻠﻤﻲ**: ان ﻏﺎﻟﺒﻴﺔ اﻓراد العينة ﻴﺤﻤﻠون اﻟﺸﻬﺎدات اﻟﻌﻠﻴﺎ ﺤﻴث ﺒﻠﻎ ﻋددﻫم 160 ﻤنهم 60 ﺤﻤﻠﺔ اﻟدﻛﺘوارﻩ ما ﻨﺴﺒﺘﻪ 16.67% ، حملة اﻟﻤﺎجستير ﻋددﻫم 100 بنسبة 27.78% ،أما العدد الاكبر ﻟﺤﻤﻠﺔ ﺸﻬﺎدة اﻟﺒﻛﻠورﻴوس فبلغ عددهم 120 ﻤﺎﻨﺴﺒﺘﻪ 33.33%، اﻤﺎ ﺤﺎﻤﻠﻲ ﺸﻬﺎدة اﻟدﺒﻠوم اﻟﻔﻨﻲ ﻓﻛﺎن ﻋددﻫم 50 اي ﻤﺎﻨﺴﺒﺘﻪ 13.89% ، ﺤﺎﻤﻠﻲ اﻟﺸﻬﺎدة الثانوي ﻓﻤﺎ دون ﻓﻛﺎن اﻟﻌدد 30، اي ﻤﺎﻴﻌﺎدﻝ ﻨﺴﺒﺔ 8.33% .

**د.ﻋدد ﺴﻨوات اﻟﺒطﺎﻟﺔ** ﺤﻴث ﺘوزﻋت ﻤن 1-21 ﺴﻨﺔ وﻛﺎﻨت اﻟﻨﺘﺎﺌﺞ **ﻛﻤﺎ ﻴﻠﻲ:** 25%، 20% ، 36.11 % 11.11% ، 22.22)% ، ﻋﻠﻰ اﻟﺘواﻟﻲ ﻟﺴﻨوات (5-1) ، (6-10) ، (11-15)،( 16-20 )، (21ﺄﻛﺜر) وان اﻋﻠﻰ ﻨﺴﺒﺔ ﻟﻠﺒطﺎﻟﺔ ﻫﻲ ﻟﻠﺴﻨوات

10-6 ﺤﻴث ﺒﻠﻐت 36.11% .

**ﻫـ . اﻟﺤﺼوﻝ** ﻋﻠﻰ ﻓرﺼﺔ ﻋﻤﻝ ﺴﺎﺒﻘﺔ ﻛﺎﻨت اﻻﺠﺎﺒﺔ 150 ﺒﻨﻌم 210 بلا ﻤﻤﺎ ﻴدﻝ ﻋﻠﻰ اﻨﻪ ﻋدم وﺠود ﻓرص ﻫﻲ اﻻﻛﺜر ﺘداوﻻ ﺒﻴن اﻟﻌﺎطﻠﻴن .

**ﻋرض ﻨﺘﺎﺌﺞ اﻻﺠﺎﺒﺎت ﻓﻲ اﻟﺠدوﻝ(3):** ﻴوﻀﺢ اﻟﺠدوﻝ رﻗم (3) اﻟﺘﻛرارات ﺒﺤﺴب اﺠﺎﺒﺎت اﻓراد اﻟﻌﻴﻨﺔ ﻋﻠﻰ اﻻﺴﺘﺒﻴﺎن اﻟﻤوزع ،تم اﻋﺘﻤﺎد ﻤﻘﻴﺎس ﻟﻴﻛرت اﻟﺨﻤﺎﺴﻲ واﻋطﺎء اﻻوازن اﻟﺘﺎﻟﻴﺔ : (1) ﻻ اوافق ﺒﺸدة (2) ﻻ اوافق ،(3) ﻤﺤﺎﻴد، (4) اوافق ، (5) اوافق ﺒﺸدة ﻓﻲ ﺤﺴﺎب اﻟوﺴط اﻟﺤﺴﺎﺒﻲ واﻟﺘرﺘﻴب وقد تم اخذ الاكثر تكرارا من بين الاجابات لكل فقرة.

**جدول ( 3 ) ﻳﻭﺿﺢ ﺍﺳﺑﺎﺏ ﺍﻟﺑﻁﺎﻟﺔ ﻭﺍﻟﻣﻘﺗﺭﺣﺎﺕ ﻭﺍﻟﺣﻠﻭﻝ**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الفقرات | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| **الاسباب** |  | | | | |
| ﻛﺛﺭﺓ ﻋﺩﺩ ﺍﻟﺳﻛﺎﻥ ﻭﻗﻠﺔ ﻓﺭﺹ ﺍﻟﻌﻣل |  |  |  |  | 200 |
| خصخصت بعض مؤسسات القطاع العام |  |  |  | 260 |  |
| ﺗﻭﻗﻑ ﺷﺭﻛﺎﺕ ﺍﻟﻘﻁﺎﻉ ﺍﻟﻌﺎم |  | 80 |  |  |  |
| ﻋﺩﻡ ﻗﺩﺭﺓ ﺍﻟﻘﻁﺎﻉ ﺍﻟﺧﺎﺹ ﺍﺧﺫ ﺩﻭﺭ ﻣﻬﻡ ﻓﻲ ﺍﻻﻗﺗﺻﺎﺩ السوداني | 120 |  |  |  |  |
| ﻋﺩﻡ ﺍﻻﺳﺗﻘﺭﺍﺭ ﺍﻟﺳﻳﺎﺳﻲ ﻭﺍﻻﻣﻧﻲ |  |  | 220 |  |  |
| الفساد الاداري والمالي |  |  |  |  | 190 |
| تركز المال في ايدي قلة يفضلون الاستثمار خارج البسودان |  | 240 |  |  |  |
| **المقترحات** |  | | | | |
| تفعيل قانون العمل |  |  | 250 |  |  |
| فتح المجال امام الاستثمار الاجنبي |  |  |  | 260 |  |
| فتح مشاريع خاصة جديدة تواكب عدد الخرجين والمؤهلات العلمية المتطورة |  |  |  |  | 200 |

يوضح الجدول(3) ان 200 من افراد العينة يوافقون بشدة علي ان من اهم اسباب البطالة وزيادة تفشيها الزيادة في عدد السكان ، اما بقية افراد العينة تتباين اجاباتهم مابين محايد وموافق ، أما 260 من افراد العينة يرجع السبب الي خصخصت القطاع العام بسبب اعادة الهيلكلة التي اتبعتها الدولة دون دراسة وافية وكان نتاجها زيادة معدلات البطالة ، بجانب عدم موافقة 80 من افراد العينة علي ان سبب البطالة توقف شركات القطاع العام وعدم مقدرتها علي مواصلة العمل ، اما عدم مقدرة القطاع الخاص علي تغذية الاقتصاد السوداني نجد ان الغالبية والبالغ عددهم 120 لايوافقون بشدة علي انه حجة بالغة وسببا لتفش البطالة وانتشارها ، لكن نجد العديد من افراد العينة البالغ عددهم 220 يرجعون عدم الاستقرار السياسي احد ابرز واهم الاسباب في وجود البطالة لتاثيره المباشر وغير المباشر علي الإنتاج والتنمية في البلاد، اما 190 من افراد العينة يوافق بشدة علي ان الفساد المالي والاداري سببا رئيسيا في فشل المشاريع سواء مشاريع القطاع الخاص او العام وان مشكلة التنمية ليست التمويل إنما سوء ادارة التمويل بصوره المتعددة .

اما من الاقتراحات لحل هذه المعضلة وجدنا ان 250 محايدون وهم الفئة الاكبر من العينة بان تعديل قانون العمل لوحده لايعمل علي حل مشكلة البطالة وانما لابد من تعديل شامل في كل المجالات ، 260 من العينة موافقون علي ان فتح الباب امام الاستثمار الاجنبي وازالة العقبات يسهم في امتصاص وتقليل البطالة، بجانب 200 منهم يوافق وبشدة علي ان فتح الباب امام المشاريع الخاصة باعداد تواكب عدد الخريجين بحسب مؤهلاتهم المتعددة من شانه ان يقلل معدلات البطالة ومعالجة اثارها التي تلقي بها علي المجتمع. **أثر البطالة في السودان على المجتمع المحلي:**

**جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي**

**لإجابات أفراد العينة على أسئلة آثار البطالة على مستوى المجتمع المحلي**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الرقم | العبارة | الوسظ الحسابي | الانحراف المعياري | الاهمية النسبية | Test value =3 | | |
| مؤشر إختبار t | درجة الحرية | احتمال الدلالة |
| 1 | ترتبط البطالة في كثير من الحالات بالسلوك المنحرف مثل جرائم القتل والسرقة والانتحار وتعاطي المخدارت وغيرها | 2.746 | 0.715 | 54.92 | -6.75 | 360 | .000 |
| 2 | يتحمل المجتمع عبء معيشة المتعطلين | 3.786 | 0.564 | 75.72 | 26.48 | 360 | .000 |
| 3 | يؤدي تفشي ظاهرة البطالة لسوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع | 3.695 | 0.595 | 73.09 | 22.19 | 360 | .000 |
| 4 | قلة فرص العمل أمام الشباب تمثل عقبة يترتب عليها هدر لأرس المال البشرى. | 3.537 | 0.634 | 70.74 | 16.09 | 360 | .000 |
| 5 | تؤدي البطالة لانحراف الأهالي عن المعايير الاجتماعية | 3.221 | 0.673 | 64.42 | 6.24 | 360 | .000 |
| 6 | تؤدي البطالة للضعف في النمو الاقتصادي. | 3.816 | 0.564 | 76.32 | 27.49 | 360 | .000 |
| 7 | تؤدي البطالة للتخلف الحضاري | 3.913 | 0.521 | 78.26 | 33.30 | 360 | .000 |
| 8 | تسهم البطالة في تفشي الأمية والجهل الاجتماعي | 3.136 | 0.592 | 62.72 | 4.36 | 360 | .000 |
| 9 | تؤدي البطالة لضعف التكافل الاجتماعي. | 3.801 | 0.547 | 76.02 | 27.82 | 360 | .000 |
| 10 | تؤدي البطالة لحدوث العلاقات غير الشرعية بسبب العزوف عن الزواج ّ | 3.119 | 0.642 | 62.38 | 3.52 | 360 | .000 |
| 11 | تؤدي البطالة لضعف الانتماء إلى الوطن | 3.534 | 0.592 | 70.68 | 17.14 | 360 | .000 |

**إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS**

يبن الجدول(4) ان المتوسطات الحسابية للفقرات (10،8،5،1) ترتفع عن مقياس ليكرت وبفرق معنوي، وهي تقابل شدة الاجابة احيانا وباهمية نسبية (54.92%، 64.24%، 62.72%، 62.38%) وهذا يدل علي ان افراد العينة يرون ان البطالة ترتبط بالسلوك المنحرف مثل السرقة وجرائم المخدرات وغيرها، تؤدي البطالة لانحراف الأهالي عن المعايير الاجتماعية كما تسهم احيانا في تفشي الامية والجهل الاجتماعي وحدوث العلاقات غير الشرعية بسبب العزوف عن الزواج كما ان المتوسطات الحسابية للفقرات (11،9،7،6،4،3،2) ترتفع عن مقياس ليكرت وبفرق معنوي وهي تقابل شدة الاجابة غالبا وباهمية نسبية (75.72%، 73.9%، 70.74%، 76.32%، 78.26%، 76.02%، 70.68%) وهذا يدل علي ان افراد العينة يرون غالبا المجتمع ما يتحمل عبء معيشة العاطلين،يؤدي تفشي ظاهرة البطالة لسوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع، قلة فرص العمل أمام الشباب تمثل عقبة يترتب عليها هدر لأرس المال البشرى ، ضعف في النمو الاقتصادي. التخلف الحضاري وتفشي الأمية والجهل الاجتماعي كما تسهم في ضعف الانتماء للوطن.

**اختبار الفرضية الثانية: لا** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبطالة في السودان على المجتمع المحلي.

**جدول(5) نتائج اختبار الوسط الحسابي لأثر البطالة في السودان على مستوى المجتمع المحلي**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| Test Value =3 | | | | | | | | |
| Confidence 95% Interval of the Difference | | Mean  Difference | Sig. (2-tailed) | df | T | الاهمية النسبية | الانحارف المعياري | المتوسط الحسابي |
| Upper | Lower |
| .6892 | .3684 | 0.5343 | .000 | 360 | 16.836 | 70.68 | 0.603 | 3.534 |

يبين الجدول(9) ان قيمة المتوسط الحسابي الموزون لاجابات افراد العينة علي فقرات اثر البطالة علي التنمية الاجتماعية علي مستوي اسرة الفرد العاطل عن العمل بلغت 534 3. وهي ترتفع عن متوسط المقياس وبفارق معنوي 0.534عند درجة حرية 360 توافق الاجابة احيانا علي مقياس ليكرت ، وبلغت اهميته النسبية 70.68 ، بالتالي فان للبطالة اثر علي التنمية الاجتماعية علي مستوي المجتمع المحلي ، يتمثل ذلك بصورة اساسية في تحمل المجتمع عبء معيشة المتعطلين ، حيث تؤدي البطالة احيانا الي سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع ، كما تمثل قلة فرص العمل امام الشباب عقبة يترتب عليها هدر لراس لمال البشري ، كما تؤدي الي ضعف النمو الاقتصادي والتكافل الاجتماعي وتسهم في التخلف الحاري وضعف الانتماء للوطن.

* **النتائج:**
* يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي المحلي ، يتمثل ذلك بصورة اساسية في تحمل المجتمع عبء معيشة المتعطلين .
* تؤدي البطالة احيانا الي سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع .
* تمثل قلة فرص العمل امام الشباب عقبة يترتب عليها هدر لراس لمال البشري .
* تؤدي البطالة الي ضعف النمو الاقتصادي والتكافل الاجتماعي .
* تسهم البطالة في التخلف وضعف الانتماء للوطن.
* توجد علاقة طردﻴﺔ ﺒﻴن ﺤﺠم اﻟﺴﻛﺎن وحجم اﻟﺒطﺎﻟﺔ..

**التوصيات :**

* تنمية الموارد البشرية تنمية مستدامة بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل.
* التركيز علي مناطق تفشي البطالة وخاصة الارياف القريبة من المدن من خلال اقامة المشاريع التي توفر الاحتياجات الاساسية ومقومات البني التحتية ومراكز التدريب وتاهيل العاملين وامتصاص العاطلين عن العمل للحد من الهجرة للمدن .
* رسم السياسات التعليمية للوصول للحاجات الفعلية لاصحاب العمل وتلبية جميع احتياجاتهم من الكوادر من خلال مشاركة الدولة والقطاع الخاص واصحاب الاعمال والمنشئات التعليمية.
* توعية الشباب وتحفيزهم علي العمل بالمشروعات الصغيرة من خلال توفير الوعي الاعلامي والاعانة التمويلية لهم.
* العمل مع الجمعيات الاهلة لتوفير الاعانات للعاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل لهم حتي يتم القضاء علي البطالة واثاؤها علي الفرد والاسرة والمجتمع.
* تبني شراكة حقيقية مع القطاع الخاص وضرورة ربط استراتيجية التعليم العالي بسياسات التشغيل.
* تحفيز الجامعات على ممارسة التخطيط الاستراتيجي من خلال تطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.

**المراجع:**

* اسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المؤسسة الاهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2007م.
* محمد الحسين الصطوف، محاضرات ورشة العمل (السكان وقضايا الشباب)، كلية الاقتصاد بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، جامعة اللاذقية، 2009.
* اسماعيل شعبان، المشكلات الاقتصادية المعاصرة ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1997.
* عمر محي الدين حوري،الجريمة،أسبابها، مكافحتها دار الفكر العربي، القاهرة ،2007.
* رامي زيدان، خمسة اسباب لظاهرة البطالة في سوريا (مقال)، صحيفة تشرين، الصفحة الاقتصادية، العدد 9918، سوريا، دمشق، 28 تموز 2007م.
* سالم محمد الصبان، البطالة بين السعوديون وتحديات المستقبل ( مقال )، جريدة الوطن السعودية، 8 سيبتمبر 2007م.
* علي بن حسن التواتي،الا البطالة اعييت من يداويها ( مقال )، جريدة عكاظ السعودية، العدد 2236، 1 اب 2007م.
* شريف نافع، البطالة مشكلة مزمنة تبحث عن حل ( مقال )، شبكة الاخبار العربية – محيط، 6 – 6 – 2007م.
* الرسول الخطيب، البطالة والتعليم ( دراسة )، الجامعة الاهلية، مركز الدراسات الانسانية والاجتماعية،مايو 2007م.
* مصطفى الغريب،البطالة اكبر تحدي تواجهه دول الخليج ، موقع قناة العربية الاخباري، صفحة الاسواق،25 مايو 2005م.
* عادل حمزة، تفسير البطالة في الاقتصاد السياسي، الحوار المتمدن، العدد 1876، 5 – 4 – 2007م.
* عبدالله موسى، البطالة بين ارقام العولمة والحل الشامل، مجلة النبأ، العدد 36، السنة الخامسة.
* احمد السيد النجار، تقرير اقتصادي يحذر من البطالة المقنعة في العالم العربي، مجلة الجزيرة تصدر عن صحيفة الجزيرة، العدد 102،اكتوبر 2004م.
* ياسر بوحسون، البطالة في سورية الواقع والأسباب التحديات والحلول،الدارسات والبحوث الاستراتيجية مجلة دارسات استراتيجية ، مركز دمشق، سورية، العدد76، جامعة دمشق 2003-2006.
* محمد عبد الله البكر،أثر البطالة على البناء الاجتماعي،مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت ،العدد 72المجلد 2. 2004
* أحمد عيسى السراحنة، جمال حسن، مشكلة البطالة وعلاجها، دارسة مقارنة بين الفقه والقانون ، الطبعة الأولى، اليمامة، سورية،

دمشق ، 2000.

* نبيل مرزوق، الفقر والبطالة في سورية ، المركز العربي للدارسات الإستارتيجية (قضايا إستراتيجية)، سلسلة دارسات شهرية العدد43 ، دمشق ،2009
* بثينة توفيق رجب، البطالة والسلوك المنحرف في سورية، دارسة اجتماعية ميدانية في سجون دمشق رسالة ماجستير غير منشورة،

جامعة دمشق ، 1999

* خالد بن رشيد النويصر،بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين واقعها وأسبابها وحلولها ، الرياض، السعودية، 2000.
* عبد الرازق بن حازم دخيل الله المالكي،البطالة وعلاقتها بالجريمة في المملكة العربية السعودية، دارسة ميدانية في المؤسسة الإصلاحية بمدينة الرياض ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض ،2007.
* أديب علي صقر، البطالة في سورية، الواقع والآفاق ، رسالة دكتواره غير منشورة، جامعة دمشق، سورية، 2006 .
* دﺣﻤﺎﻧﻲ ﻣﺤﻤﺪ درﻳﻮش،إﺷﻜﺎﻟﻴﺔ اﻟﺘﺸﻐﻴﻞ ﰲ اﳉﺰاﺋﺮ ، **رسالة دﻛﺘﻮرا غير منشرة** ، ﻛﻠﻴﺔ اﻟﻌﻠﻮم اﻻﻗﺘﺼﺎدﻳﺔ وﻋﻠﻮم اﻟﺘﺴﻴﲑ، ﺟﺎﻣﻌﺔ أﺑﻮﺑﻜﺮ ﺑﻠﻘﺎﻳﺪ ﺗﻠﻤﺴﺎن 2012.
* بدر عبد المنعم وآخرون ،علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي ، دارسة جامعة نايف،العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 1991.
* عمر موسى شيخ عمر،دارسة مشكلة البطالة وعلاجها،دارسة ميدانية على سورية،رسالة ماجستير ، جامعة دمشق، 2007.
* زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، عالم المعرفة ، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 226 ،2002.
* علي شباط كنعان،الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقانون الاستثمار رقم في سورية، محاضرات ندوة سيما الاقتصادية الثانية، ط1، دار الرضا للنشر ،2003م.

**تقارير:**

* تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2005م، نحو نهوض المرأة في العالم العربي، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
* تقرير البنك الدولي والمساوات بين الجنسين. صدر في ابريل نيسان 2007م.